العمل البلدي
الأمانة
نشرة داخلية فصلية تصدر عن جمعية العمل البلدي
السنة الثالثة ـ كانون الثاني 2011 م - محرّم/ صفر 1432 هـ

وزير الزراعة د. حسين الحاج حسن لـ«الأمانة»:
بيننا وبين البلديات عمل مشترك

د. صادقي:
لن أترك لبنان ولن يتركني

الريحان:
العبور من مغارة...

المشاريع الانمائية:
قرار جديد لوزير الداخلية

بلدية بوداي ـ العلاق:
العودة إلى الحياة

بسم الله الرحمن الرحيم

نشرة داخلية فصلية تصدر عن جمعية العمل البلدي ـ علم وخبر ١٤٦/أد

الأمانة

السنة الثالثة - كانون الثاني 2011 م - محرّم / صفر 1432 هـ

إعداد: قسم العلاقات والاعلام
جمعية العمل البلدي حارة حريك، بناية الهدى 01-277803 - 01-275952

في هذا العدد

أول الكلام:	الأمانة... مسؤولية	3 . 2
ملف:	بلدية بوداي ـ العلاق: «العودة الى الحياة»	11 . 6
رأي مسؤول:	وزير الزراعة حسين الحاج حسن في حديث خاص بالـ«الأمانة»	13 . 12
جمعيات:	«جمعية المستهلك» تطلق برنامجها لسلامة الغذاء	15 . 14
لقاء:	الدكتور محمد صادقي: لن أترك لبنان ولبنان لن يتركني	18 . 16
شركة:	«آرش»: نقدم الاستشارات والدراسات التوجيهية الأولية للبلديات مجاناً	21 . 19
إنجاز:	قسم الأشغال في بلدية برج البراجنة إنجازات كبيرة بإمكانيات متواضعة	23 . 22
تحقيق:	المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي: نتعاون مع البلديات	25 . 24
إتحاد:	بلديات الشوف السويجاني تتحدى إجحاف «الصندوق البلدي المستقل»	27 . 26
بلديات:	مجدل ترشيش... بلدية بإتقان	29 . 28
قانون:	جداول التكليف وكيفية إعدادها	33 . 30
نشاطات		44 . 42
تجربة:	بلديةالدوحة: إنجازات وتطلعات	47 . 46

لملاحظاتكم ومساهماتكم يرجى التواصل مع الأمانة:
عبر مكاتب الجمعية في المناطق
Email: amana@amal-baladi.org

DB UK للتصميم والطباعة
Email: dbouk@yahoo.com 00961 3 336218

.. في البداية

تتقدم جمعية العمل البلدي الى الأمام في إطار احتضان البلديات ودعم قدراتها وتمكينها للقيام بدورها الإداري والإنمائي.

فمع انتهاء الانتخابات البلدية منتصف العام المنصرم 2010، كانت جمعية العمل البلدي جاهزة لمواكبة البلديات على مستويات عديدة، بدأت مع إصدار كتاب قوانين البلديات، ووضعت هذا الكتاب في تصرف رؤساء وأعضاء المجالس البلدية والاتحادات البلدية المنتخبين، ورافق إصدار الكتاب ورش تدريبية شملت أكثر من ألف مشترك، بين رئيس بلدية وعضو وموظف. إضافة الى قيامها بالعديد من الورش حول التخطيط السنوي للبلدية وكيفية وضع الخطة الاستراتيجية.

والآن تخطو الجمعية خطوة جديدة ومميزة مع إصدار كتاب المرشد البلدي الورقي والرقمي ما يتيح للبلدية إنجاز المعاملات البلدية بمرونة عالية.

والى البرامج التأهيلية والتدريبية التي تحضّرها الجمعية لمواكبة البلديات في العام 2011، فإن الجمعية تواصل إصدار مجلة الأمانة. كما إن موقع الجمعية على شبكة الانترنت، وهو حالياً في فترة البث التجريبي، سيكون مع إطلاقه رسمياً خلال الفترة المقبلة رافداً مهماً للبلديات في مجالات اهتمامها.

نحن معكم.. «هو واجبنا في خدمة أشرف الناس» كما قال رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله سماحة السيد هاشم صفي الدين خلال لقائه الأخير مع بلديات البقاع.

المحرر

الأمانة... مسؤولية

د. مصطفى علي بدر الدين
(رئيس جمعية العمل البلدي)

يقـول أحـد الأدباء «إن من الأمانـة تنبت العظمة الحقة، لا مـن سواها، ومن الإخلاص وحده تنبثق الكرامات، وعلـى قَدْره تترتب الدرجـات، وبمقاسه تتغير الرئاسات والزعامات، وعلـى دعائمه تقوم صروح الخلود والباقيات الصالحات، وفي سفره تتقد الأمجاد والبطولات، فبدون الإخلاص لا يثبت عمل عامل ولا يعيش نفـل نافـل، ولا يصح قول قائـل، ولا يُحصحص حق ولا يَزهق باطـل، وإن الخلود لمـن أبرز تقسيمه، وإن العلا لمن أدنى قيمه، فما استقام أمرٌ إلا وعلى الإخلاص شيـدت أركانه، وما استظهر شأن إلا وفي الإيمـان تشبث كيانه، وما تسامى مجد إلا وكانت الأمانة برهانه، وما استطال سلطان بغير أيد ولا أيد بغير عقل، ولا عقل بغيـر مدى، ولا عـدل بغير دين، ولا دين بغير أمانة، ولا أمانة بغير محبة ولا محبة بغير وفاء»...

إنـه مـن أجمل الكلام عن الأمانة، التي لا شك فـي أنها ترتفع كقيمة جوهرية فـي روح الإنسان ومسيرته، وتعبّر بصدق عن شخصيته في تحمله للمسؤولية بكل جدية وجدارة.

فالأمانة هي صنو الإنسان في كل نواحي حياته، إن كبرت مسؤوليته أو صغرت، وهي المقياس للشخصيـة بقيمها وأخلاقياتها وتعلقها بحبل الله ومرضاته. وهي أيضاً رسالة واضحة للوصول اليه من خلال خدمة الناس والإخلاص لهم، وهكذا

يكبر الموقع بالأداء والهدف الصادقين حيث حسن النوايا وطهارة النفس.

وها نحن اليوم معاً وعلى نهج الشرفاء والأتقياء والشهداء والأبرار، في طريق صعب وشاق، لأنه طريق الإنسانية الصحيح، فهذا دأبنا وواجبنا جميعاً في طريق الحق، نتشارك المسؤوليـة أينما كنا، ونحمل الأمانة في كل أعمالنا، ومنها عملنا البلدي.

خدمة الناس

ومقتضى المسؤولية في حملنا لأمانة خدمة الناس، أن نعمل على توضيح الرؤية وتحديد الواجبات، ونتوجه الى الأولويات ولو كانت صعبة التنفيذ والمنال.

فالحلول لا يمكن إيجادها الا بالتخطيط السليم والدراسات العميقة، ولا يقوم أي عمل إلا على تلك القواعد الثابتة والمتينة والواضحة وخاصة عندما يكون قسم من المسؤولية هو بناء الإنسان وخدمته.

صراعنـا هو مـع المستحيل، وواجبنـا أن نعمـل لتذليل العقبـات، بالتضحية والعطـاء والوفاء والإخلاص والمحبة والولاء والصبر والرويـة والسمع والتبصر بقلب وشعور وسهر وتعب ... وبدون منّة.

إنكم أيهـا الأعزاء، ينبوع الشعور الإنساني الذي ينسـاب برداً وسلاماً وعملاً طيبـاً ينعكـس علـى طبيعتنـا الإنسانيـة المؤمنة الوفيـة التي تعلـم كيف تحفظ الأمانات.

إنهـا بداية الطريـق، بداية العمل الجادّ والصادق الـذي من خلاله نعدكم أن نكون دائماً معكم في ساحات الخدمة لأهلنا وشعبنا، في مرضاة الله وطاعته.

عام جديد

وفـي الختام ومع بداية العـام الميلادي الجديد، لا يسعنـا إلا أن نتقدم بأحرّ التهاني مـن جميع اللبنانييـن بهذه المناسبـة وخاصة رؤسـاء وأعضاء البلديات وإتحـادات البلديـات، راجين الله أن يسـدد خطاهم ليكون عامـاً زخراً بالعطاء والعمل في خدمة بلداتنا على إمتداد الوطن.

السيد نصر الله يزرع الشجرة رقم مليون

تمنى الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله على كل مواطن لبناني أن يقوم بزرع شجرة أمام منزله، والتعهد برعايتها وسقايتها وحفظها لما في ذلك من تجميلٍ لبلدنا ومدننا وقرانا.

جاء ذلك في إطار اختتامه لحملة زرع المليون شجرة التي نظّمتها مؤسسة جهاد البناء، حيث قام سماحته بزرع الشجرة رقم مليون، أمام منزله الكائن في حارة حريك، بحضور وزير الزراعة حسين الحاج حسن والنائب علي عمار.

وفي حفل اختتام حملة الشجرة الطيبة الذي أقامته مؤسسة جهاد البناء أكد سماحة السيد نصر الله على أن التشجير يحتاج إلى تضافر كل الجهود، مثنياً على كل الجهود التي شاركت في الحملة والحضور الخاص والمميز لمجاهدي المقاومة في الجنوب وفي البقاع بالتحديد.

ودعا سماحته الى التعاطي مع موضوع الشجرة والتشجير والأحراج والغابات وحتى الشجر على الطرقات وأمام المنازل على أنّه جزء من الأمن القومي اللبناني، أي أنه ليس فقط موضوعاً بيئياً وصحياً ومناخياً وجمالياً وبلداً أخضر، لبنان بحاجة إلى هذه الشجرة، يحميها لتحميه، لافتاً الى أن الطبيعة تعطي أحياناً ميزات دفاعية مهمة جداً قد لا يستطيع أن يوفرها الإنسان من خلال ما يملكه من إمكانات وأدوات.

موقف لحظة

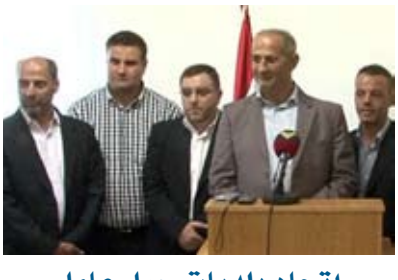

اتحاد بلديات جبل عامل يلتقي ووزير الاشغال

التقى وفد من اتحاد بلديات جبل عامل وزير الاشغال العامة والنقل غازي العريضي في مقر الوزارة حيث شكر رئيس الاتحاد علي الزين الوزير العريضي على «الجهود التي قام بها لشق الطريق الحيوي الذي يربط قبريخا - القنطرة»، طالبين منه «أعمالاً إضافية لبعض الطرقات الموجودة في المنطقة التي تربط القرى ببعضها».

بارود افتتح ورشة الرعاية التدريبية للعمل البلدي في حركة أمل

رعى وزير الداخلية والبلديات المحامي زياد بارود افتتاح ورشة الرعاية التدريبية الأولى للعمل البلدي التي نظمها مكتب الشؤون البلدية والاختيارية في حركة «أمل»، في قاعة مسرح الأمل في ثانوية الشهيد حسن قصير – طريق المطار، بحضور شخصيات سياسية ورؤساء بلديات. وألقى مسؤول مكتب الشؤون البلدية في حركة أمل بسام طليس كلمة تناول فيها واقع البلديات.

أما بارود فأشار في كلمته الى أن وزارته ستطلق قريباً أول ورشة تدريب لرؤساء وأعضاء وموظفي البلديات من ثلاثمئة بلدية في لبنان.

وقال: هناك مشاريع عديدة، على مستوى إعادة النظر في الرسوم وتوزيع الأموال على مستوى الصندوق البلدي المستقل وإنشاء مرصد للعمل البلدي لجمع المعلومات المالية والإدارية

والإحصائية وتحليلها، تمهيداً لوضعها في تصرف المعنيين لرسم السياسات المحلية. وحول مشروع اللامركزية الادارية اشار الى أن ورش العمل الآتية ستكون حول اللامركزية الإدارية، وفور جهوز طباعة الكتاب المتضمن مئة سؤال وسؤال، سنضع هذا الكتيب بين أيديكم، وسننظم معاً ورش عمل مناطقية وقطاعية حول اللامركزية الإدارية حتى نذهب الى مجلس النواب بأفكار واضحة وخلاصات تمكّن المشترع من صياغة القانون بشكل متكامل.

وأعقب الافتتاح ورشة تدريبية تركزت على الجانب القانوني في البلديات.

إتفاقية بين جهاد البناء وبلدية حارة حريك لإدارة مركز التدريب المهني

تحت شعار «**وقل اعملوا**»، وقّعت بلدية حارة حريك مع جمعية مؤسسة جهاد البناء الانمائية، اتفاقية إدارة وتشغيل مركز البلدية للتدريب والتأهيل المهني والمركز الدائم لدعم قدرات المرأة (حاضنة الأعمال)، برعاية برنامج الامم المتحدة الانمائي، وحضور كل من رئيس البلدية زياد واكد، مدير مؤسسة جهاد البناء محمد الحاج، مدير برنامج الأمم

المتحدة الانمائي سيف الدين ابارو وممثل وزير الداخلية والبلديات مدحت زعيتر فضلا عن فعاليات سياسية وشعبية.

بالأرقام

31 52 4 6879

2177 مليار ليرة لبنانية

هي قيمة ايرادات ضريبة tva المحققة حتى آب الماضي في لبنان، بزيادة نسبتها 11،6 % عن العام 2009، بحسب ما أعلنته وزارة المال.

2200 كلم²

من مساحة لبنان غطتها العاصفة الثلجية التي ضربت لبنان في كانون الأول 2010، كما أظهرت المعطيات الحديثة للمجلس الوطني للبحوث العلمية، المستقاة من صور المستشعر الصناعي MODIS. الثلوج جاءت بسماكة وسطيّة نحو 40 سم. وبحسب توقعات الأمين العام للمجلس د. معين حمزة فإنه إذا احتسبت الكثافة النوعية للثلوج (0.65) يظهر أن كمية المياه الناتجة من هذه العاصفة قد تصل إلى 570 مليون متر مكعب تقريباً. ومع حسم كمية التبخر والسيلان السطحي غير المحصود، التي تراوح بين 55 و60%، فإن كمية المياه هذه قد تكفي ما يزيد على مليون نسمة على مدار السنة.

5.6 مليارات نسمة

هذا العدد يمثل ثلثي البشرية تقريباً، سيعيشون في مدن العالم في العام 2040.

تعمل بصمت لتخرج من النسيان

بلدية بوداي ـ العلاق:

العودة الى الحياة

تحقيق وتصوير: عصام البستاني

السهل الشاسع الذي يفيض بالخير والعطاء الإلهي وهب لبوداي اسمها، الذي ارتبط بنفوس ابنائها قبل أن يدركوا أن «بوداي» في لغة اليونانيين كانت تعني «الخير الوفير»، وهي اليوم مثال في العطاء والخير والكرم الذي يعد من سمات أهلها وطباعهم..

واذا كانت الدولة تناست على مرّ عقود من الزمن الاهتمام بهذه البلدة الوادعة فان ارادة ابنائها في العمل لتعويض هذا الغياب اظهرته سلّة واسعة من الاعمال التي أنجزتها البلدية. وكما يقول رئيس بلدية بوداي - العلاق الحاج محمد شمص إن «المسؤولية التي حملناها كبيرة، وهمّ انماء البلدة اكبر وهذا ما بدأه اسلافنا في البلدية السابقة، ونحن اتينا لنكمل مشوار الانماء لبلدتنا، ورغم الكم الهائل من الانجازات الا ان المنطقة بما فيها بوداي تحتاج للعمل سنوات كثيرة لتصل الى مستوى معقول من الانماء كونها تقع في الاطراف، وغالبا ما تكون المناطق النائية وخاصة الاطراف منها منسية، فكيف اذا كانت المنطقة كلها منسية».

شمص الذي انتخب رئيساً للبلدية لولاية ثانية يدرك أهمية الانماء في هذه المناطق، لكنه يعتبر أن محور كل عملية تنموية هو الانسان واحتياجاته.

الأمانة زارت بلدة بوداي وأجرت هذا التحقيق الذي يعرض أهم منجزات بلديتها، التي تعد بمزيد من الانجازات وهي تنطلق بخطة واضحة نحو السنوات المقبلة:

حيـن تصل الى مشارفها تستقبلك بلدة بوداي. العلاق مكلّلة بالغار وتدعوك لتنحني امام «قوس نصر»، شيّد تخليداً لنصر جلي سجله أبناؤها علـى جنود النخبة من جيش العـدو الصهيونـي فـي الأيـام الأخيرة من عـدوان تموز 2006، حيث تمت هزيمة جنود النخبـة من مظليي العدو في سهلها، فعادوا خائبين وهم يحملون قتلاهم وجرحاهم بعد ان فتك بهم مجاهدو المقاومة الاسلامية.

وهـذا القوس المميـز قامـت ببنائـه البلديـة على مدخل البلـدة الشرقي، بكلفة بلغـت الـ 60 مليون ليـرة لبنانية، وهو يعتبر الاجمـل والاهـم فـي لبنـان، لجهـة تعبيره وضخامتـه، فهو يمثـل قلعة حصينـة، تدلّ على منعة المنطقة في وجه العدو.

وكذلـك انشـأت البلديـة حديقة عامة باسـم حديقة الوعد الصـادق كعربون وفاء للمقاومة وسيدها بعد الانتصار المظفر في العام 2006.

رئيس بلدية بوداي محمد شمص

الاهتمام بالتعليم

عمـل المجلـس البلـدي ومـا زال علـى مستويـن من الانمـاء، البشر ثـم الحجر، وقد اولى الانسـان اهمية كبرى، فكان الهم الاساسي تطوير قدرات ابنائها ومساعدتهم لتحصيـل علومهـم لان في ذلـك استثمارا مهما ومنتجا.

علـى هـذه الرؤية عملـت البلديـة على انمـاء الانسـان كما انمـاء البنـى التحتية، فتوزعـت نشاطـات المجلس البلـدي بشكل افقـي، وكان من اولـى الاهتمامات الطالب الجامعـي ودعمـه، كمـا دعـم المدارس الرسمية الموجودة في النطاق البلدي حيث يتم انفاق نحو خمسـة وعشرين مليون ليرة لتأميـن السكـن الجامعـي لطـلاب البلدة فـي العاصمة، وتقـدم البلدية مبلغ خمسين دولارا شهريـا من كلفـة السكن لكل طالب، أمـا باقـي الطـلاب فتدفـع عنهـم رسـم التسجيـل السنوي في الجامعـة، فيما تقوم البلديـة بمساعـدة المدرسـة الرسمية بما تحتاج من تدفئة واحتياجات اخرى.

وفـي اطـار الاهتمـام بالتعليـم قدمت البلديـة قطعـة ارض لـوزارة التربية، حيث قـام مجلس الانماء والاعمـار ببناء مدرسة رسمية عليهـا بلغت كلفتهـا 800.000 دولار

القصر البلدي والمركز الصحي

مجمع المرتضى التربوي

حديقة

امريكي، وانشـأت البلدية ملعبين رياضيين فـي منطقة الحفيـر الفوقـا والعقيبة بكلفة بلغت ستين مليون ليرة لبنانية.

طرقات وجدران

تمتـد بلـدة بوداي علـى مساحـة أرض واسعـة، ما جعـل بيوتهـا أحيـاء متباعدة، وهناك كثير من البيوت لم يكن لها طرقات والبيـوت الاخـرى طرقاتهـا ترابيـة، وهذا الأمـر وضع البلدية أمام مسؤولية ربط هذه الأحياء بشبكة من الطرقات، فعملت البلدية علـى تعبيـد جزء كبيـر من هـذه الطرقات والقسم الاخر فرشته بمادة الديفينول ريثما تتمكـن البلدية من تعبيـده، كما قامت بشق عدد من الطرقات الفرعية في البلدة وبعض الطرقات الزراعية، ويقول رئيس البلدية ان «مشـروع الطرقات مستمـر لانجازه كاملا، وبلغـت قيمـة مشاريـع الطرقـات حوالـى 350.000.000 ليرة لبنانية».

ويشيـر شمص الى أنـه لتسهيل وصول الاهالـي الـى الطريـق الدولية والـى مركز القضـاء في بعلبـك وبمساهمة مـن الهيئة الايرانية لاعـادة اعمار لبنان تم شق طريق جديـدة بطول 11 كيلومترا وبعرض 14 مترا تصل بوداي بالطريـق الدولية على اطراف بعلبـك، والعمل جار في هـذه الطريق حيث يتـم تعبيدهـا وبكلفة حوالـى ثلاثة ملايين دولار امريكي.

كمـا قامـت البلديـة بأكبر عمليـة بناء للجـدران التجميليـة من الحجـر بمحاذاة كل طرقـات وأزقة البلدة حيـث سورت هذه الجدران اغلب بيوت البلدة بطول 2000 متر وبكلفة 85.000.000 ليرة لبنانية.

مياه الشفة

وفيما يخص ميـاه الشفة وحيث تستقي البلـدة مياهها للشفة والري من نبع اليمونة كان هناك مشكلة تلوث كبيرة عملت البلدية علـى ايجاد حل لها فأنشـأت محطة لتكرير المياه بكلفة خمسيـن مليون ليرة، وفي هذا الجانب فان هناك العديد من المزارع التي

بلدة العلاق: منبع الليطاني ومقبرة الغزاة

العـلاق وبوداي همـا توأمـان لا يفترقـان، وكادتٍ أن تكون لكل واحـدة منهما بلدية مستقلة، الا ان العلاق تتبع عقارياً لبلدة بوداي، ما جعل الجمع بينهما أولى، فصارتا بلدية بوداي – العلاق. العلاق جغرافيا هي بجوار بلدة بوداي، الا أنهما كتجمعين سكانيين يفصل بينهما نحو سبعة كيلومترات، يبلغ تعداد سكانها الألفي نسمة، وعدد الناخبيـن ثمانمئة (في الانتخابات الاخيـرة)، وجميعهم من عائلة واحدة هي كنعان.

اشتهرت بلـدة العلاق بأنها أم نهر الليطانـي، ففيها نبع العليق الـذي منه اخذ اسـم العلاق... تشتهر بشساعـة اراضيها الزراعية وخصوبتهـا، لكن وعلى الرغم مـن وجوده فيها، الا انه يجف صيفاً، وبالرغـم من قربها من اليمونة نسبيا الا ان مياهها لا تصلها بسبب عدم وجود سد وشح المياه، وهي تشرب من مياه الابار الارتوازية.

تعمل البلدية بجد لانماء بلدة العلاق، فأقامت فيها ساحة عامة أمـام حسينيتها، وبنت مصلى علـى جبانتها، وقامت البلدية بتعبيد العديد من طرقاتها، وهـي تشكل أولوية على لائحة التنمية والانماء في البلدية.

يعتمد اهالي العلاق في معيشتهم على الزراعة وتربية الدواجن حيـث تنتشـر الزراعـات المختلفة فـي سهلها الشاسـع وتقوم فيها الكثير من مزارع الدواجن.

تميزت بلدة العلاق بأن الكثير من ابنائها كان لهم حضورهم في الحياة العامة، الا ان اهم ما ميز العلاق في التاريخ الحديث ان على ارضهـا وبيد المجاهدين من ابنائها تمـت هزيمة العدو الصهيوني فـي الأيام الأخيرة من حـرب تموز 2006 اثنـاء إنزاله الفاشل في السهل الممتد بين بوداي والعلاق.

تعتبـر بلدة العـلاق بلدة نائية، فيهـا الكثير مـن معاني القرية اللبنانيـة الطيبة، وما زال فيها الكثير من الهدوء والطبيعة، وتحيط بنبع العليق الذي يتوسطهـا مرجة كبيرة وملعب ما زالت تتردد اليه جماعات الاهالي بكل اعمارهم للترويح عن انفسهم.

خزانات المياه التي تغذي البلدة

... محطة تكرير

إهتمام خاص بالطرقات

تتبع لبلدة بوداي وهي تعاني من شح في المياه صيفا ما استدعى ان تقوم البلدية بحفر بئر ارتوازية لكفاية هذه المزارع من المياه، وتقدر كلفة هذا المشروع بأربعين مليون ليرة لبنانية.

وفي اطار الأشغال التي تصنف تحت العنوان الاجتماعي قامت البلدية بانشاء مصليات على المقابر لدرء الامطار والحرارة عن الناس اثناء الصلاة على الاموات في الزعرورية والعلاق وحي الزهراء، فضلا عن انشاء حسينية للنساء في بلدة الحفير الفوقا التي تتبع لبلدية بوداي – العلاق، هذا وانشأت البلدية حائط دعم كبيراً قرب جبانة ال مصطفى لحماية المقبرة من الانزلاق بكلفة حوالى 42 مليون ليرة لبنانية.

وبالتعاون مع مجلس الانماء والاعمار والهيئة الصحية الاسلامية نفذت البلدية مشروعا مشتركا بكلفة مئة الف دولار امريكي لتوسيع ودعم المركز الصحي في البلدة، وهذا المركز على جانب من الأهمية لاتصاله بحاجة الناس اليومية، ويخفف عن الاهالي الكثير من المعاناة.

البيئة

اما على المستوى البيئي يقول رئيس البلدية ان المجلس البلدي عمل على انشاء محمية طبيعية بمساحة 18000متر مربع، وحوت الكثير من الاشجار الحرجية المتنوعة وكثيراً من الطيور والحيوانات، الا ان العدوان الاسرائيلي في تموز 2006 ادى الى احتراقها وحتى اليوم لم يتقدم احد بالمساعدة لاعادة ترميمها رغم الطلبات المتكررة الى الجهات الرسمية.

ويؤكد شمص أن أكبر مشكلة تعاني منها البلدة هي مشكلة الصرف الصحي، التي نسعى الى حلها عن طريق انشاء محطة تكرير للمحور الغربي والقرى المحيطة ببوداي، وما زلنا ننتظر ان تنفذ الوعود التي حصلنا عليها، ويستدرك بالقول إن المشكلة كبيرة واكبر من طاقتنا، وفيها الكثير من التعقيدات نتمنى أن نوفق لحلها.

نصب الوعد الصادق وخلفه الحسينية

طريق بوداي الذي نفذته الهيئة الإيرانية

هوية البلدة

تقع بوداي – العلاق الى الغرب من مدينة بعلبك (مركز القضاء) وتبعد عنها حوالى عشرين كيلومترا، بينما تبعد عن العاصمة بيروت مئة كيلومتر، ومتوسط ارتفاعها عن سطح البحر 1200 متر، ويبلغ عدد سكانها اثني عشر الف نسمة يتوزعون على ثلاث وعشرين عائلة. انشئت اول بلدية في بوداي في العام 1964 برئاسة الحاج عباس اسد الله شمص، ويبلغ عدد اعضاء المجلس البلدي الحالي 18 عضوا برئاسة الحاج محمد شمص.

تأهيل السواقي ساهم بتنمية الزراعة

في حرب تموز

نالت بلدة بوداي خلال حرب تموز 2006 نصيبا وافرا من الاعتداءات، فقد قصفت البلدة عدة مرات ودمر النادي الحسيني فيها، لكن وبرعاية الامين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله وجهود سماحة الشيخ محمد يزبك اعيد بناؤها اكبر واجمل مما كانت بمرات، وقامت البلدية بتعبيد باحتها واقامة موقف للسيارات بالتعاون مع الهيئة الايرانية لاعادة اعمار لبنان.

وختم رئيس بلدية بوداي: خدمة اهلنا الشرفاء وسام نضعه على صدورنا ومهما

إهتمام بالنظافة العامة

مشاريع مستقبلية

- تشجير الطريق العام من الزعرورية حتى اخر بوداي ومن العلاق حتى بوداي.
- متابعة صيانة الطرقات وانشاء عدد من الطرقات:
- طريق تل الجسر/1600 متر
- طريق بيت نجيب/ 600 متر
- طريق أبو اسعد/ 500 متر
- طريق الجبانة العلاق/ 150 متراً
- انجاز دراسة كاملة لشبكة الصرف الصحي ولمحطتي تكرير
- دراسة جديدة لحاجات البلدة من الطرقات
- تجهيز مركز البلدية بوسائل متطورة وادخال المعلوماتية الى أجهزتها المختلفة وربط أقسامها بشبكة NETWORK.
- تعزيز الكادر البشري في البلدية
- تفعيل الجباية وتأكيد ثقافتها على الاقل
- الاستمرار بدعم الطلاب والمدارس والحالات الصحية فضلا عن تعزيز رفع النفايات وتأمين النظافة العامة.

عملنا نشعر اننا مقصرون، الا اننا لن نألو جهدا في سبيل انماء بلدتنا، وهناك مشاريع كثيرة عملنا عليها واخرى ما زلنا نعمل لانجازها أو لتأمين التمويل لها، بما اتيح لنا من وقت وامكانيات وفرص.

مشروع ري الأراضي

بلدة بوداي - العلاق هي من البلدات الكبرى في منطقة غربي بعلبك، وتمتلك مساحات شاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة، والتي الى الامس القريب كان اهالي بوداي يتركونها بورا لعدم امكانية ريها، فهي بعلية ونسبة المتساقطات متدنية على الرغم من ان مياه اليمونة تعبر اراضيها، والى الامس القريب كانت اسعار الاراضي في سهلها الشاسع لا تصل الى اكثر من الف دولار للدونم وليس من مشتر، التفتت بلدية بوداي لاهمية هذا الموضوع وحيويته فعملت على انشاء السواقي والعبّارات وموزعات المياه في كافة الاراضي الزراعية، فحولتها من اراض بعلية الى اراض مروية، فعاد المزارعون الى حقولهم بأمل جديد وإرادة وعزيمة كبيرتين، فقد تضاعفت اسعار الاراضي لاكثر من عشرة اضعاف، كما ان الارض باتت تعطي اضعافا مضاعفة، وكل هذا بفضل الخطوة الجريئة لبلدية بوداي التي اعرب الاهالي عن امتنانهم لها لاحيائها ارضهم وتشبيثهم بها فما عادوا يتخلون عنها مهما كان الثمن.

يرى رئيس بلدية بوداي - العلاق محمد شمص ان «اهم مشروع حيوي قامت به البلدية وشهد استحسانا من الاهالي هو اقنية الري، حيث تعتمد البلدة في الاصل وبشكل اساسي على الزراعة وخاصة التبغ والقمح والبصل والاشجار المثمرة، وكان المزارعون يعانون الأمرّين لايصال المياه الى ارضهم».

وفي اطار اهتمامها بانماء البلدة ركزت البلدية على هذا الأمر الذي يرتبط بلقمة عيش الناس، ويساعدهم على تطوير أعمالهم، فانشأت البلدية نحو 15000متر من الاقنية توزعت على معظم اراضي السهل بكلفة تجاوزت نصف مليون دولار امريكي، فتحولت اراضيها الى مروية بانتظام، وسهّلت عملية وصول المياه الى الحقول.

«المرشد البلدي» الرقمي والورقي:

إنجاز جديد لـ «جمعية العمل البلدي» في إطار تمكين البلديات

«المرشد البلدي» هو الكتاب الجديد الذي أصدرته جمعية العمل البلدي، لتضعه بين أيدي رؤساء وأعضاء وموظفي المجالس البلدية وجميع المهتمين بالمجال البلدي والقانوني، آملةً بأن يشكل مساهمةً إضافية في تمكين البلديات من تقديم «أفضل خدمة لأفضل الناس».

وكتاب «المرشد البلدي» الذي أتى بالصيغتين الورقية والرقمية، يتضمن «نماذجَ عن طلبات معظم المعاملات البلدية مزودةً بالنصوص المرجعية والمستندات الواجب ضمُّها والرسوم الواجب دفعها. كما ويتضمن الكتاب المعلومات الرئيسية التي تساعد السلطة البلدية على اتخاذ قرارها، إضافة الى نماذج عن أهم القرارات التي يصدرها المجلس البلدي وفقاً لصلاحياته القانونية، وغيرها من النماذج التي تستعمل أثناء عمل البلديات.

والنماذج التي يقدمها المرشد البلدي «تشكّل خلاصةً ناضجة لأهم المواضيع والمجالات المستوفية لمعايير الشكل والمضمون قانونياً، ما سيسهّل على الإدارات البلدية عملها، ويوحِّد منهجية معاملاتها» كما جاء في مقدمته.

ويشكل برنامج «المرشد البلدي الرقمي» الذي أصدرته الجمعية وأرفقته مع الكتاب، خدمة إضافية غير مسبوقة للبلديات، حيث يوفر للبلديات تنزيل النماذج عبر على أجهزة كومبيوتر منفردة أو شبكة المعلوماتية في البلدية، التي عادةً ما تكون بمتناول الموظف المعني، كما يوفر محرك بحث في النماذج، كما جرى إعداد النماذج وفق برنامج Microsoft word، وبصيغة مرنة تتيح للمستخدم تعديل النموذج وفق حاجته.

ويتضمن البرنامج الرقمي عرضاً لقوانين البلديات. قانون البلديات، المرسوم الاشتراعي رقم 118/77، تحديد أصول المحاسبة في البلديات واتحاد البلديات، مرسوم رقم 5595/82، الرسوم والعلاوات البلدية قانون رقم 88 /60، وإمكانية البحث فيها أيضاً.

وتأمل الجمعية أن يشكل المرشد البلدي الرقمي خطوة أولى باتجاه البلدية الرقمية e-municipality، بحيث يتاح للمواطن أن يطّلع على النماذج ويتواصل مع البلدية عبر موقعها التفاعلي وصولاً إلى إمكانية إنجاز معاملاته من دفعٍ للرسوم وتحصيلٍ للإفادات، من دون اضطراره للحضور المباشر.

وخلال فترة قصيرة سيكون هذا البرنامج متوفراً على موقع الجمعية على الانترنت:

www.amal-baladi.org

والاصداران المترافقان من «المرشد البلدي» الورقي والرقمي هما حصيلة جهود العديد من العاملين في الشأن البلدي من رؤساء وأعضاء واستشاريين وقانونيين في الجمعية، كما جرت الاستفادة من المنشورات الصادرة عن مختلف الجهات المهتمة وبالخصوص وزارة الداخلية والبلديات.

يذكر أن جمعية العمل البلدي كانت أصدرت بُعيد الانتخابات البلدية الأخيرة كتاب «قوانين البلديات».

وزير الزراعة حسين الحاج حسن في حديث خاص بالـ«الأمانة»:

بيننا وبين البلديات الكثير من العمل المشترك

حاوره: أمير قانصوه

تحضر وزارة الزراعة اليوم من موقعها كـ«وزارة تنمية» في الكثير من العناوين الوطنية، بدءاً من تعزيز الزراعة كقطاع حيوي وهام في لبنان، يتصل باقتصاده وأمنه الغذائي وبالمواطنين جميعاً، وفي مقدمهم يأتي المزارعون الذين يكافحون في مواجهة اهمال السلطات المتعاقبة، وظروف المناخ التي غالباً ما تأتي في عكس رياح مصالحهم، وأسواق لا تنفرج أمامهم الا حين تتكدس منتجاتهم وتصبح أسعارها في الحضيض، أما الباقون فهم ينتظرون غذاءً نظيفاً من جشع التجار وغش المستوردين...

بين كل ذلك ترتقي وزارة الزراعة الى مرتبة «الوزارات السيادية» كما يرغب بتسميتها كثيرون ممن يراقبون حركتها النشطة اليوم، ولهذا التوصيف مبرراته اذا ما كان الأمر يتصل بحماية غذاء مئات الآلاف من المواطنين، وصون حقوق المزارع بتعزيز قدرته على الانتاج، من خلال اصلاح سمعة ما ينتجه في الداخل، كما في الأسواق الخارجية التي بدأت تثمر حركة وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن اتجاهها، وبـ«الاثبات العلمي» تصحيحاً للصورة، كما أكد الوزير الحاج حسن في لقاء جمعه مع بلديات البقاع أواخر الصيف الماضي، واعداً بالمزيد في كل ما تحمله الوزارة من قضايا، طالباً الى البلديات أن تحضر في هذه الملفات بما يعطيها القانون من دور وصلاحية. وهو الأمر الذي أعاد التأكيد عليه الوزير الحاج حسن في مقابلة خاصة مع مجلة الأمانة، تناولت التعاون بين الوزارة والبلديات، فأكد أن بين «وزارة الزراعة والبلديات الكثير من العمل المشترك»، لافتاً الى أن «عدداً كبيراً من الاتفاقيات جرت مع الخارج في مجال البحيرات وفي مجال الارشاد والمحاصيل والبنى التحتية»، وشدد على أن «هذه المشاريع ستنعكس على التنمية المحلية».

واذا لفت الى الاندفاعة الملحوظة للبلديات بعد الانتخابات الأخيرة، دعا هذه البلديات الى وضع رؤية استراتيجية لعملها والتخطيط الجيد للوصول الى الأهداف»، مؤكداً أنه «لا يوجد استراتيجية تنموية على مستوى الدولة في لبنان» وقال: «إن مشروع اللامركزية الادارية هو مسؤولية الدولة بكاملها».

«الأمانة» التقت الوزير الحاج حسن في مكتبه في الوزارة، وفي زحمة اجتماعاته ومتابعاته كان هذا الحوار:

وضعتم الخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة، ما هي حصة البلديات في خطتكم وما هو دورها برأيك في تطوير هذا القطاع؟

هناك أولاً عمل مشترك يجري بين وزارة الزراعة والبلديات حول عدد من النقاط أولها التشجير والحدائق العامة وثانيها موضوع المسالخ، كون المسالخ من مسؤولية البلديات، ووزارة الزراعة سوف تتعاون في هذا المجال لأنها لم تكن تقوم بهذه المهمة منذ مدة طويلة، تبدأ بالرقابة على المسالخ، أيضاً الرقابة على مزارع الدواجن والأبقار والأغنام.

بالنسبة لمهام الرقابة على المؤسسات الزراعية، هناك تنسيق يجب أن يتم، وهو لا يجري حالياً بين الوزارة والبلديات فيما خصَّ محلات المبيدات والأدوية، لكلٍّ منَّا دوره ولا بد من التنسيق على هذا الأساس.

من المسؤول عن الحرائق أولاً؟ وعن تمدُّدها ثانياً؟

السؤال هو عن المسؤول عن إطفاء الحرائق، وزارة الداخلية والدفاع المدني والبلديات.

ـ ماذا عن مأموري الأحراج في هذا الموضوع؟

في القانون، مأمورو الأحراج دورهم هو التنبه من مخاطر الحريق أو التنبيه لبداية الحريق، إلا أن مأموري الاحراج لا يملكون أي إطفائيات، ولا حتى الصغيرة منها. والآن نحن نقوم بالعمل على هذا الموضوع، فيما خص تجهيزهم.

ـ قلت في إحدى المرات إنه يجب أن يكون هناك تعاون بين مأموري الأحراج والبلديات... ماذا حدث؟

أصدرت مذكرة تلزم مأموري الأحراج بالتعاون مع البلديات.

ـ تسعون مع الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الى تعزيز البحيرات الجبلية، أين أصبح هذا المشروع؟

بدأنا بتنفيذ المشروع، لزّمنا عدداً من المتعهدين وبدأ التنفيذ.

ـ تلعب البلديات أحياناً دوراً مساعداً للمزارعين ودعمهم في مجالات كثيرة، تأمين مياه الري، الادوية والتعاونيات وغيرها... والتسويق ما زال يشكل معضلة؟

اذا كانت البلديات تساعد، فعلينا أن نرى ماذا تفعل؟ في كل الاحوال إذا ساعدت البلديات لن أستاء، ولكن فليقولوا لنا أين ومتى، حتى نتمكن من تنسيق جهودنا. أما

أصدرت مذكرة تلزم مأموري الأحراج بالتعاون مع البلديات

في موضوع التسويق، فقد عقدنا اجتماعاً مع رؤساء البلديات الكبرى والتي تمتلك أسواقاً ولدينا الشهر القادم اجتماعان (كانون الثاني 2011)، أنهينا اجتماعين وبقي اجتماعان، لننظم عملية أسواق الجملة في لبنان – مع أنها من مهام البلديات– إلا أننا سننسق هذا الأمر وسندخل عليه.

- كيف يمكن للوزارة مساعدة البلديات في احتضانها للعمل التعاوني؟

عبر تقديم المساعدات العينية، من الأراضي، والمعدات وكل أنواع الدعم...

عملياً كيف يجري العمل بينكم وبين البلديات؟

أجرينا اتفاقات مع اتحادات بلديات صور وبنت جبيل وجبل عامل وإقليم الخروب الجنوبي وعكار لمكافحة مرض عين الطاووس الذي يصيب الزيتون، هناك عدد من الحدائق في بعلبك والهرمل وشمسطار وراس العين وحرش بكاسين وحرش حامات وحرش العديسة وحرش كفرحمام وحديقة بيصور.

- سافرت مرات عديدة كوزير للزراعة الى الخارج،هل سنشهد ثمرة هذه الاتفاقات في مشاريع تطلق عجلة التنمية في المناطق؟

عدد كبير من الاتفاقيات مع الخارج وتمويل مباشر وأساسي دخلنا فيه وسنكمل، في مجال البحيرات وفي مجال الارشاد والمحاصيل والبنى التحتية.

- بماذا تنعكس هذه الخطوات على موضوع التنمية المحلية؟

بالتأكيد مثل هذه المشاريع ستنعكس على التنمية المحلية، خاصة عندما تقوم بتأمين كل هذه الخدمات من الارشاد والمحاصيل والبنى التحتية...

- أين أصبح مشروع مراكز الارشاد الزراعي؟

أنشأنا 22 مركزاً وجهزناها بالكادر البشري، والآن نعمل على تأمين التجهيزات

اللازمة لها، بدأنا العمل بها، وقمت بزيارة العديد من المراكز منها بعلبك وعيناتا وغيرها لأرى الوضع على الأرض وكيف تجري الأمور.

من خلال علاقتك مع البلديات، هل تتوقع مع المجالس الجديدة عهداً جديداً تكون التنمية محوره؟

لا بد وعند بدء عمل أي مجلس بلدي جديد أن يكون هناك اندفاع، والاندفاع ملحوظ حالياً، الأهم هو أن يكون هناك رؤية استراتيجية وبرامج مخططة ومرحلية ومعروفة للوصول الى الأهداف.

- بماذا تنصحهم بهذا الشأن؟

معرفة الواقع، التخطيط، معرفة الاحتياجات، معرفة الأهداف وبالتالي وضع الخطط والبرامج وتنفيذها.

- من خلال؟ (مقاطعاً)

أولاً أن يكون هناك مخطط عام لكل المناطق، تعزيز اللامركزية الادارية، تعزيز ميزانية البلديات، فالتنمية هي

لا يوجد استراتيجية تنموية في لبنان وإنجاز اللامركزية الإدارية مسؤولية الدولة كلها

مجموعة خطط، مجموعة رؤى ومجموعة برامج وتمويل، وإذا لم يكن هناك تمويل فلا تنمية في المقابل. التنمية ليست شعاراً وإنما خطط وتمويل.أحياناً ثمة خطط دون تمويل وأحياناً ثمة خطط قاصرة أو فيها مشاكل.

- هل لدى الحكومة أي شيء فيما خصَّ هذه الاستراتيجية وتعمل عليه؟

لا استراتيجية تخطيطية تنموية في لبنان.

- من موقعك الوزاري هل هناك جدية في العمل على مشروع اللامركزية الادارية؟

لو كان هناك جدية لكان يجب أن يقرَّ المشروع منذ سنة 2000، هل هي مسألة وزير!..لوحده!

إنها مسؤولية دولة متكاملة، لماذا بقي المشروع غير منفذ منذ سنة 2000؟

- متى سنرى بلديات كما يطمح الناس، في ظل هذا الوضع؟

ثمة معوقات كثيرة، عدم وجود رؤية تنموية متكاملة، عدم وجود اللامركزية الادارية وغياب التمويل.

- أنتم كوزارة زراعة هل تعطون البلدية حقها؟

لا، حسب موازنتي أعمل، ثمة معوقات كثيرة وموضوع التمويل أبرزها.

«جمعية المستهلك» تطلق برنامجها لسلامة الغذاء:

ننتظر التعاون من البلديات

تحقيق: فاطمة غملوش

ما بين العام 1998 والعام 2000 بدأت مرحة التأسيس لإطلاق «جمعية المستهلك» في لبنان. مر 12 عاما والجمعية مستمرة في رعاية شؤون المستهلك اللبناني وسلامة غذائه، وضمن هذا السياق يندرج مؤخرا مشروع تحسين أداء الملاحم والأفران في لبنان الذي ترعاه الجمعية في إطار التعاون مع البلديات.

هنا إطلالة على هذا المشروع الحيوي والهام:

تعتبر حماية المستهلك الهدف الأبرز لـ«جمعية المستهلك» في لبنان، وخاصة أن قضاياه متشعبة وكثيرة وتحتاج إلى المتابعة، بحسب ما أوردت المهندسة ندى نعمة مسؤولة قسم سلامة الغذاء وبرنامج التعاون مع البلديات في الجمعية. وقد سعت الجمعية مؤخرا إلى تفعيل جانب التخصصية في عملها من خلال إقامة مجموعة من الأقسام هي: قسم مراقبة وسلامة الغذاء، قسم الاهتمام بالزراعة والبيئة، القسم القانوني الذي يهتم بالشؤون القانونية، قسم توعية المستهلك، قسم إعلام المستهلك. إضافة إلى أقسام أخرى تستحدث حسب المشاريع المندرجة ضمن الخطة المعمول بها.

الجمعية اليوم عضو في جمعية المستهلك الدولية التي تمنح هذا التوصيف للجمعيات الملتزمة بالشروط الدولية المطلوبة. وبذلك أصبحت جمعية المستهلك - لبنان ثاني جمعية عربية تنتسب لجمعية المستهلك الدولية.

جمعية المستهلك والبلديات

إضافة إلى حملات التوعية التي تقوم بها الجمعية وحملات الدفاع عن قضايا المستهلك والتي تطرأ في ظروف معينة كارتفاع الأسعار، مشكلة التلوث، تخصيص قطاع معين، زيادة الأجور، ارتفاع أسعار الدواء، الاحتكارات المسببة بارتفاع الأسعار، تصدر الجمعية فصليا (كل 3 أشهر) مؤشر أسعار المستهلك لـ 145 سلعة أساسية مع مراقبة ارتفاع أسعارها ونسبة الزيادات فيها. بالإضافة إلى العمل الشهري لقسم مراقبة المواد الغذائية في الأسواق الذي تحركه بشكل رئيسي الشكاوى المقدمة من المستهلكين.

يتابع حاليا قسم سلامة الغذاء في جمعية المستهلك مع البلديات اللبنانية مشروعا «يهدف إلى تأهيل وتطوير الدوائر الصحية من خلال تطوير عمل المراقبين الصحيين داخل البلدية عبر تعزيز البرامج التي تضمن امن وسلامة الغذاء، من منطلق حرصنا للمحافظة على سلامة وصحة غذاء المستهلك» كما توضح المهندسة نعمة. وتشير الى أن «أولى الخطوات في هذا المجال كانت مشروع تحسين أداء الملاحم في لبنان، بالتعاون مع الينيدو (منظمة الأمم المتحدة للتطوير الصناعي)، وخاصة ان قطاع اللحوم الحمراء هو من القطاعات الحساسة جدا والتي تشكل مصدرا للعديد من الأمراض، الأمر الذي يتطلب مراقبتها جيدا خلال فترة التداول في الملاحم».

وقد قسم العمل بهذا المشروع على مراحل هي:

1. مراقبة وضع الملاحم الواقعة تحت نطاق البلدية المتعاون معها.

2 . جمع المعلومات الرئيسية عن نظافة

نعمة: نسعى لتوسيع إطار مشروع سلامة الغذاء

وصحة الملاحم العاملة في تلك المناطق.

3. إقامة دورات تدريبية لمفتشي البلديات على النظم الحديثة في المراقبة.

4. إقامة دورات توعية وتدريب للجزارين على الأسس العامة لنظافة وصحة الملحمة.

5. توزيع شهادات للملاحم في حال التعاون وتحسين وضعها الصحي، ما يمنح المستهلك الثقة عند الشراء.

6. إقامة مؤتمر صحافي مشترك مع البلدية عند الانتهاء، وإعلان نتائج هذا المشروع للرأي العام.

المشاريع الغذائية

كما أطلقت الجمعية دليلا خاصا للتطبيقات التصنيعية والنظافة الصحية لمحلات بيع اللحوم، وهو الأول من نوعه الذي يتوجه لصاحب الملحمة حول كيفية العمل والإجراءات المطلوبة منه والقواعد العامة لذلك. وقد تضمن هذا الدليل الجداول المتعلقة بطرق وأدوات التنظيف وكذلك طرق مكافحة الحشرات، إضافة إلى مجموعة من الصور التي تلخّص الممارسات السليمة والخاطئة داخل الملحمة.

أبرز البلديات التي بدأ فيها العمل على مشروع تحسين أداء الملاحم هي: الغبيري، حارة حريك، الشياح، سن الفيل، المريجة، برج البراجنة، وصيدا.

وتسعى الجمعية حالياً إلى توسيع إطار المشروع ليطال الأفران، المطاعم، محلات الحلويات، صالونات الحلاقة، وخاصة أن لكل نوع من هذه المؤسسات مجموعة من الشروط التي لا بد من توافرها حفاظاً على سلامة المستهلك. وقد بدأ العمل على مشروع تحسين أداء الأفران مع بلدية سن الفيل التي أتمت جميع مراحل المشروع.

تُرجع نعمة قلّة عدد البلديات المتعاونة مع الجمعية إلى أن «العمل الصحي داخل البلديات محاط بالكثير من الغبن، وأن قلة المعرفة والخبراء المتخصصين تدفع البلديات إلى عدم التعاون في هذا المجال، وهذا يتطلب تأهيل البنية التحتية التخصصية داخل البلديات، إضافة إلى غياب المعطيات التي تحصي عدد الملاحم والأفران ومجمل المؤسسات التي تقع على تماسّ مع صحة المستهلك. والبلدية هي الأكثر قدرة على المساعدة في هذا المجال لانها ضابطة عدلية، والقانون فوّضها لممارسة هذه الصلاحيات»، وتؤكد على أهمية «صدور توصية من وزارة العمل لخضوع العاملين في هذا المجال لدورات مهنية تخصصية».

نعمة خلال حديثها لـ «الأمانة»

أبرز البلديات التي بدأ فيها العمل على مشروع تحسين أداء الملاحم هي: الغبيري، حارة حريك، الشياح، سن الفيل، المريجة، برج البراجنة، وصيدا

وتلفت نعمة إلى أن «المجال مفتوح للتواصل والتسجيل ضمن هذا البرنامج لأخذ التجربة واعتمادها»، وتقول: «علينا تدريب البلديات، بما يضعها على المسار المطلوب، فنتمكن من تنظيم هذه القطاعات»، لكنها تلفت الى أن «على البلدية إعادة إعمار هذه الدوائر المهملة وتفعيلها وتأمين الهيكلية اللازمة وعدم الاعتماد على أشخاص بديلين، من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب لضمان فعالية المشروع».

للتواصل مع الجمعية:

جمعية المستهلك

بعد صدور قانون حماية المستهلك رقم 659، الصادر في 2005/2/10 تم تشريع عمل الجمعية من خلال الفصل الثاني عشر والذي يحوي كلاً من المواد التالية: 67-68--69 و70، التي تتحدث عن دور جمعيات المستهلك في إطار القانون وكذلك في تطبيقه. وقد منح هذا القانون الجمعية مجموعة من الحقوق أهمها:

1. الجمعية هي المعني الوحيد بالدفاع عن قضايا المستهلك، لدرجة انه يحق لها مقاضاة الدولة بهدف حماية المستهلك.
2. للجمعية صلاحية جمع ونشر المعلومات والتحاليل والمقارنات المتعلقة بالسلع والخدمات وكيفية استعمالها.
3. تمنح الجمعية سجلاً خاصاً ضمن وزارة الاقتصاد بعد إتمام جميع المجريات القانونية لعمل الجمعية.

الخط الساخن:

تأسس الخط الساخن (01/750650) الخاص بجمعية المستهلك في العام 2003 وكذلك قسم الشكاوى المرتبط به، وتبرز أهمية هذا الخط في ثلاث نقاط: تثبيت دور الجمعية في حماية حقوق المستهلكين، نشر ثقافة الوعي بين المستهلكين من ناحية الحقوق والواجبات، وتأمين استمرارية التواصل المباشر بين الجمعية والمستهلكين.

www. consumerslebanon.org web
email:info@consumerslebanon.org

مع انتهاء فترة تمثيله للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في لبنان

د. محمد صادقي:

لن أترك لبنان ولبنان لن يتركني

يترك بعض الرجال في أي موقع حلّوا فيه أثراً يدل عليهم، على انجازاتهم وعطاءاتهم، الدكتور محمد صادقي ترك في لبنان أثراً كبيراً ليس فقط من خلال المشاريع الكبيرة التي موّلتها دولة الكويت الشقيقة، بل أيضاً في قلوب كل من عرفه، وباتوا أصدقاء له على مساحة كل الوطن، ولا سيما في المناطق التي أصابها جرح العدوان الاسرائيلي في تموز 2006، حيث حضر الصندوق ليبلسم تلك الجراحات ويساعد اللبنانيين على تجاوز تلك المرحلة، وقد أجاد الدكتور صادقي في تمثيل دور الطبيب الذي يستخدم لغة المحبة الصادقة قبل الدواء، وعبر أفضل تعبير عن وقوف الكويت الى جانب لبنان طوال السنوات الأربع الماضية.

ومع مغادرته لبنان كممثل مقيم للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، فان مجلة الأمانة ـ العمل البلدي وفي التفاتة شكر وتقدير لجهوده أجرت معه هذه المقابلة التي حملت في مضمونها مزيداً من التأكيد على العلاقة الوطيدة التي باتت تربطه بلبنان «لن أترك لبنان ولن يتركني».

الدكتور محمد ابراهيم صادقي

- مواليد الكويت 1953
- دكتوراه في الهندسة الميكانيكية
- عمل مهندساً لمحطات توليد انتاج الطاقة الكهربائية
- عمل في معهد الكويت للأبحاث العلمية كباحث علمي
- يشغل الآن موقع مستشار هندسي في إدارة العمليات للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

ـ بعد مضي أكثر من 4 سنوات على وجودك في لبنان، بأي روحية تتركه؟

خلال فترة العمل في لبنان التي دامت 4 سنوات، تكونت لدي الكثير من الخبرات. لكن الشيء الذي أعتز به هو ارتباطي واتصالي مع الناس بشكل عاطفي وروحي ووجداني يجعل طريقة العمل أكثر من وظيفة. يجعلها رسالة، وقضية وبالتالي الجانب الإنساني طغى على كل الأمور الأخرى. وبدأنا ننظر إلى هذه المشاريع من منظور أننا نقوم بعمل يتجاوز إعادة إعمار الحجر. دخلنا في الجانب الإنساني لاحتياجات الإنسان بمعنى أننا صرنا ننظر إلى كل ما يحتاجه من أمور صحية، تعليمية، اجتماعية، وكيفية دمج هذه الاحتياجات والخدمات مع متطلبات البنية التحتية الاقتصادية.

وكما قلت من أصعب الأمور في هذه المرحلة أن تترك الأحبة والأصدقاء الناس الذين تكونت بينك وبينهم علاقات وثيقة. ولعل الطبيعة الميدانية لعملي في لبنان ساهمت في

توسيع إطار هذه العلاقات والتعرف إلى الناس عن قرب. هذا هو أصعب شيء في عملية الانتقال من موقع لموقع. ان شاء الله في الموقع الجديد ستصبح رؤيتي أوسع لاحتياجات لبنان خاصة في المشاريع المتعلقة بالطاقة والمياه والبيئة. فأنا طبعا لن اترك لبنان ولبنان لن يتركني في الفترة القادمة إن شاء الله.

.إذاً كأنك تغادر ولا تغادر؟

أكيد، وأنا أعتقد أنه ليس فقط محمد صادقي لن يغادر لبنان، كل واحد يأتي الى لبنان ويتعرف الى لبنان كبلد وشعب، صعب عليه أن يتركه.

- جاء قدومك إلى لبنان في مرحلة مفصلية كانت بعد حرب تموز، ما الانطباع الذي تركته عندكم هذه المرحلة؟

قبل مجيئي إلى لبنان، كانت طبيعة عملي تستدعي الانتقال بين الكثير من الدول والمناطق الجغرافية في العالم، ولاحقا جئت إلى لبنان بمرحلة صعبة إن من ناحية الأوضاع الاجتماعية والسياسية أو الأوضاع المدينية.

كان وجودي في هذه الفترة مهم لأتعرف الى اللبنانيين في وقت الشدّة، وكيف يتعامل مجتمع صغير مع أزمات كبيرة، أكانت أزمات اقتصادية أو سياسية أو أزمات كأزمات الحرب. تعرفت عن قرب الى نماذج من اللبنانيين في هذا البلد الصغير، وحاولت بجهد أن أعنى بكل المناطق اللبنانية وأقوم بتقريب وجهات النظر قدر الإمكان. صراحة كانت تجربة مهمة جدا تعرفت من خلالها الى أصالة الشعب اللبناني وتراثه الشعبي وأهميته في استمرارية هذا الشعب ومواجهته للتحديات.

من خلال تقييمك للأعمال والمشاريع التي قام بها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في لبنان، هل استطعتم فعلا تحقيق أهدافكم؟

تجربة الصندوق في لبنان كانت مبنية على 3 محاور أساسية:

صادقي خلال إطلاق مشروع تنموي في برج البراجنة

كمؤسسة تنموية يهمها الاستقرار في البلد للبدء ببرنامج تنموي. كان عملنا من خلال مؤسسات الدولة من رئاسة الجمهورية إلى البلديات. حاولنا أن نعمل من خلال مؤسسات الدولة لنقدم نوعا من الاحترام لسيادتها، وتحقيق خطوة من خطوات الاستقرار.

كان هذا أول محور تعرفنا فيه إلى البلديات في كل المناطق اللبنانية، وعقدت بيننا وبينهم اجتماعات، وهذا العمل البلدي كان له دور في التعرف الى الشعب واحتياجاته لأن البلديات هي اقرب المؤسسات للمواطن. بعد ذلك تواصلنا مع المؤسسات التنموية كمجلس الإنماء والإعمار والإدارات المعنية الرسمية لان لهم السلطة والمفاتيح في تذليل الصعاب الإدارية منها والمهنية. من خلال هذا النوع من المنهج واحترام سيادة الدولة كان هذا أول محور أساسي في عملنا.

في المحور الثاني دخلنا في كل القطاعات الاجتماعية، الاقتصادية، مشاريع الصرف الصحي والمياه والكهرباء. بموازاة العمل أيضا على مشاريع اجتماعية (مدارس، مستشفيات، مراكز صحية، مراكز لذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها).

فالدمج بين المشاريع الاقتصادية والاجتماعية جاء ضمن الإستراتيجية التي وضعناها في عملية إعادة الإعمار.

المحور الثالث كان الحد من ظاهرة الهجرة وخاصة النزوح من الأرياف إلى المدن وتحملها أعباء هذا النزوح، ثم الحد من انتشار ظاهرة هجرة المؤسسات والأفراد الى خارج لبنان، ففي العامين

سأسعى في الكويت ليكون تركيزي على لبنان في السنوات المقبلة

الدمج بين المشاريع الاقتصادية والاجتماعية جاء ضمن الإستراتيجية التي وضعناها في عملية إعادة الإعمار

البلديات ساهمت في تقوية علاقة الصندوق بلبنان وشعبه والعمل جار على مشروع الليطاني لتثبيت الجنوبيين في مناطقهم

صادقي خلال جولة برفقة
الممثل الجديد للصندوق نواف الدبوس في الضاحية

2007 – 2006 كثرت المؤسسات والأفراد الذين فكروا بالهجرة خارج البلد، لكن توظيفهم وإعطاءهم فرص عمل ثبّت العديد منهم بفعل عملهم معنا واستمراريتهم بحيث أصبحت لديهم الإمكانيات للاستمرار في دعم الحركة التنموية والنشاط التنموي.

بعد انتقالكم من تمثيل الصندوق الكويتي في لبنان، أي موقع ستشغلون؟

سأظل حاليا في نفس نطاق العمل الذي أقوم به في الصندوق الكويتي وهو إدارة العمليات، وهو قسم نقوم فيه بتحديد المشاريع وتمويلها ومتابعتها.

بالنسبة إليّ سأسعى في الكويت ليكون تركيزي على لبنان، أقله في السنوات القليلة المقبلة.

مع استلامك مكتب لبنان شهدنا نقلة نوعية ما دفع البعض للقول: الآن بدأ عمل الكويت في بيروت، ما السر في ذلك؟

أظن أن السبب يعود للتوقيت الذي جئت فيه والاحتياجات الكبرى التي كانت موجودة وانفتاح الناس نحو عمل الصندوق، كثير من المواطنين والأهالي والمسؤولين فتحوا الأبواب أمام الصندوق ليقوم بالعمل: أعتقد أن سر تعزيز وتقوية العلاقات كان من خلال عمل الصندوق مباشرة مع البلديات، لأن البلديات كما ذكرت صراحة هي الأقرب للناس والمواطنين. فوجودنا في هذه المرحلة والموقع القريب من المواطن أعطى الصندوق مساحة واسعة للتعرف الى المناطق اللبنانية، وتعرف المواطن الى الصندوق الكويتي ونشاط الصندوق. وبالتالي أعطاه هذه السمعة مقارنة بالعمل السابق.

شعرنا أن الكويت حاولت التعبير عن موقف سياسي من خلال التضامن مع لبنان في وجه العدوان الاسرائيلي؟

هناك قناعة من القيادة السياسية في الكويت ومن القيادة الإدارية في الصندوق الكويتي بأن التضامن مع الشعب اللبناني في هذه الفترة هو أهم عنصر للمساعدة، عندما نتضامن نستطيع بسهولة ان نقدم المساعدات للدولة لتقوم بواجباتها. لكن وجود الصندوق الكويتي ومكتبه وبروزه على الساحة ميدانيا وقربه من المواطن كان الغرض والهدف منه هو أن نشعر هذا المواطن في الفترة الصعبة بأن الكويت متضامنة مع لبنان.

ليس فقط في هذه المرحلة بل في كل المراحل، حتى في مرحلة الاستقرار نحن سنكون من المؤسسات والدول السبّاقة لدعم الشعب اللبناني، لأن هذا الشعب هو شعب أصيل ويستحق تقديم الدعم بمعزل عن الدول الثانية. فعلاقة الكويت مع لبنان علاقة تاريخية ومتجذرة. بدأت قبل أن تعرف دول عربية كثيرة طريقها إلى لبنان. وهناك الكثير من الشواهد في كل المناطق تدل على ذلك.

ومن منطلق إحساسي وعلاقتي مع الكويتيين بشكل عام أجزم بأن هذه العلاقة قوية وسوف تستمر مهما حدث من تغيرات. فالكويت ولبنان متضامنان، وهناك توأمة فيما بينهما، وان شاء الله يدوم هذا التضامن بين البلدين.

سمعنا مؤخراً أنّ الدكتور صادقي تملك منزلاً في جنوب لبنان، ما السبب الذي دفعك إلى ذلك؟

طبعاً عملنا في الجنوب وخاصة في المناطق الحدودية وزياراتنا المتكررة والشواهد التي صادفناها من تضحيات كبيرة في جميع القرى، كلها روابط إنسانية تجعل الإنسان يتعاطف مع المشاهد هذه، ولذلك تكونت في داخلي عواطف قويّة جداً نحو هذا النوع من التضحيات لأهل الجنوب، وخاصة أنهم يعيشون قرب عدو معروف بالقساوة والإجرام، والتاريخ يشهد على حجم الإجرام، سواء كان على اللبنانيين أو الفلسطينيين أو الأردنيين أو السوريين. فما بالك أنّ الشعب اللبناني، خاصة الجنوبي، يعيش يوماً بعد يوم قرب هذا العدو. نحن بدأنا منذ العام 1990 نقوم بإعادة الإعمار والنشاط التنموي في الجنوب، وأكبر دليل هو المشروع الكبير الذي نحن الآن بصدد توقيع عقده وهو مشروع الليطاني، لتثبيت الجنوبيين في أرضهم. مشروع الليطاني هو مشروع كبير جداً خاصة في منطقة الحدود. وهو سيغطي كل القرى الواقعة على الشريط الحدودي، والهدف الأساسي هو تزويد المنطقة بمياه الشرب والحدّ من ظاهرة الهجرة من الأرياف، خاصة من منطقة الحدود إلى المناطق الأخرى.

يعني تغادر وأنت تحقق حلم للبنانيين بالاستفادة من الليطاني. هل سيتحقق هذا الحلم قريباً؟

هذا الحلم تحوّل إلى أهداف وأهداف محدّدة، وإن شاء الله الأعمال ستبدأ مع بداية 2011، وعمر المشروع 3 سنوات، وسوف ترون ونرى نقلة نوعيّة في مجال الشرب والرّيّ وانتعاش منطقة الجنوب.

مدير عام شركة آرش للاستشارات الهندسية المهندس وليد جابر لـ«الأمانة»:

نقدم الاستشارات والدراسات التوجيهية الأولية للبلديات مجاناً

أجرى المقابلة : محمد نسر

كل خطوات المشروع، من ألفها الى يائها، دراسات، رقابة واشراف تجدها هنا، لدى شركة آرش كونسالتينغ، كادرٌ متخصص، جاهز لخدمتك وترجمة طلباتك واقعاً تحقق به غاياتك.

الشعار هو التميز دوماً، وتاريخها يشهد وانجازاتها تحدث عن نفسها، شركة رائدةٌ في مجال الاستشارات والدراسات الهندسية وغيرها من الدراسات، صُنِّفت درجة أولى في العديد من الوزارات والمجالس الرسمية، وإلى الأمام تمضي، إبداعٌ وابتكارٌ مشهودين ورؤية معماريةٌ بعيدة المدى من أجل تقديم الاستشارات الانسب على كافة المستويات التخصصية. ويؤكد مدير عام الشركة وليد جابر إن خدماتنا لا تقف عند هذا الحد، بل ارتقت لجهوزية خدمة الشأن العام فوضعت نفسها بتصرف العمل الانمائي والبلديات تحديداً، مخصصةً مندوباً من قبلها لكل منطقة وفريقاً مخصصاً لدراسة المشاريع البلدية والانمائية.

مجلة الأمانة اجرت مقابلة مع المدير العام لشركة آرش الاستاذ وليد جابر لتسلط الضوء على تاريخ هذه الشركة في عالم الاستشارات الهندسية وآلية تعاونها مع البلديات هذا نصّها :

بداية كيف تعرّفون الشركة؟

نحن شركة إستشارية هندسية، نتعاطى كل أعمال الاستشارات والدراسات الهندسية، بما فيها أعمال الإشراف الهندسي على المشاريع، ونحن في شركة آرش نتعاطى مع معظم الجهات المالكة للمشاريع سواءاً كانت جهات مانحة أو زبوناً خاصاً، بما فيها البلديات ومؤسسات المجتمع المدني التي تتعاطى الشأن العام.

قانونياً، الشركة مسجلة منذ أوائل العام 2005، ولكننا كنا نعمل في السوق تحت اسم مؤسسة الدراسات التابعة لمؤسسة جهاد البناء، وبالتالي نحن موجودون منذ تأسست جهاد البناء أي منذ منتصف الثمانينات تقريباً.

ما هو الشعار الذي ترفعونه في مسيرتكم المهنية؟

شعارنا «التميز» وقد حققنا جزءاً كبيراً منه، نحن كواحدة من الشركات الموجودة في السوق اعتمدنا التميز في كل المجالات التي نعمل بها، سواء على الصعيد الهندسي، العلاقة مع الزبون، المنتج الذي نقدمه أو البدل المادي الذي نعرضه على الزبون والذي نراعيه لأقصى الحدود، إذ إنه لا يكفي أن نقدم منتجا هندسيا متميزا، وإنما ان نقدمه بأسعار متميزة عن الشركات الأخرى وخاصة عندما نتحدث عن البلديات.

ما هو تصنيفكم كشركة إستشارية هندسية؟

عادةً ما تصنف شركات الاستشارات

خزان مياه

والدراسات في إطار مؤسسات الدولة، ملفنا في مجلس الإنماء والإعمار على سبيل المثال بات على وشك الإنتهاء بتصنيف فئة اولى. بالنسبة الى وزارة الأشغال العامة والنقل نحن مصنفون فئة اولى على مستوى المباني، وبانتظار انتهاء ملفنا على مستوى الطرقات. وكذلك الحال بالنسبة الى وزارة الطاقة التي سيصدر تصنيفنا منها بعد اقل من 10 أيام. هذه التصنيفات هي نتيجة طبيعية نظرا لحجم المشاريع التي نشرف عليها، أضف الى ذلك نوعية الإشراف الذي نقوم به.

ما هي أبرز المشاريع التي عملتم عليها حتى الآن؟

أبرز المشاريع التي قمنا بدراستها والإشراف عليها على مستوى المناطق هي:

في بيروت: مستشفى القلب التخصصي (العيادات الخارجية ومبنى العناية بالقلب) ونحن في الشركة قمنا بتصميم أكثر مستشفيات لبنان، سواء باسم الشركة أو تحت الإشراف الخاص للمهندسين الذين يعملون في الشركة، والى جانب المستشفى هناك كلية الرسول الاعظم (ص) للعلوم التمريضية، وفي المستقبل إن شاء الله مستشفى الأمراض النفسية والعصبية في خلدة، بالإضافة الى مدارس المهدي(عج) بمجملها والعديد من المشاريع الأخرى، أما في الجنوب والبقاع فهناك: مستشفى الشيخ راغب حرب – تول، مستشفى الشهيد صلاح غندور – بنت جبيل وغيرها من المنشآت والمشاريع. مستشفى البتول(ع) في الهرمل، مبنى المعرض الدائم، في منطقة الكيال ـ بعلبك، الجامعة اللبنانية (معهد العلوم التطبيقية) – دورس.

بالإضافة الى عدد كبير من المشاريع خارج لبنان من مجمعات ثقافية ومستشفيات ومدارس وغيرها...

كما عملنا مع جزء كبير من بلديات البقاع والجنوب وبيروت وأشرفنا على العديد من مشاريع البنى التحتية والآبار الارتوازية وخزانات المياه وغيرها. نحن في ما خص البلديات، قمنا بتجهيز فريق هندسي كامل وجاهز لمواكبة مشاريع البلديات، كما وقمنا بفرز مندوب ثابت لمتابعة مشاريع

قمنا بتجهيز فريق هندسي كامل وجاهز لمواكبة مشاريع البلديات، كما وقمنا بفرز مندوب ثابت لمتابعة مشاريع البقاع وآخر لمنطقة الجنوب بغية مواكبة المشاريع عن كثب تلبية لحاجات البلديات المطلوبة

المهندس جابر خلال حديثه للزميل نسر

البقاع وآخر لمنطقة الجنوب بغية مواكبة المشاريع عن كثب تلبية لحاجات البلديات المطلوبة.

ما هي رؤيتكم للتعاون مع البلديات؟ وما هي الخدمات التي يمكن أن تقدموها في هذا المجال؟

نحن على تنسيق دائم مع الاتحادات البلدية ومديريات العمل البلدي في كل المناطق. وأود أن أذكر أننا على صعيد البلديات قد تفرّدنا وتميزنا بخدمة خاصة، وهي أننا نقدم لأي بلدية الاستشارات والدراسات التوجيهية الاولية مجاناً، وهذا يعني أنه في حال كان لدى البلدية نيّة القيام بمشروع معين، نحن نقدم لها نصيحتنا في ما خص هذا المشروع، فنقوم بالكشف على المشروع ونقدر لها تكلفته الاولية ونعطي رأينا الهندسي ونعد الخرائط الاولية التي تسمح لهم بالاطّلاع على المشروع وتفاصيل تنفيذه، هذا كله مجاني.

إبداع في التصميم

وفي حال وجدت البلدية أن المشروع يناسبها وتمكنت من تأمين التمويل المناسب من الجهات المانحة او من ميزانيتها الخاصة، ندخل في عملية إعداد الخرائط التفصيلية.

هل هناك مراحل معينة تمر بها الدراسة؟ وما هي الشروط التي تتطلبها؟

عند وجود الفكرة والنية لدى الزبون، يبدأ عمل الشركة، وأول خطوة نقوم بها هي مراعاة الجانب القانوني للمشروع، وهذا ما يغيب عادةً عن بال المالك. في هذه المرحلة نقوم نحن بالكشف إذا ما كان ثمة مخالفات أو إشارات موجودة على المشروع فنقوم بلفت نظر المالك اليها لمعالجتها من الناحية القانونية، ، كما نقوم بدراسة القوانين المسموحة للاستثمار أو للبناء في منطقة المشروع. عند إنهاء الجانب القانوني وتحصيل الموافقة على المشروع، نبدأ بإداد خرائط المشروع، نقوم بطرح المشروع الأولي بما يحتويه من صور وتصاميم على المالك من أجل تحصيل الموافقة، بعدها نبدأ بالخرائط التفصيلية ونضع في يد المالك دفتر المواصفات ودفتر الكميات، ليذهب بعد ذلك الى المتعهدين من أجل استدراج عروض وتلزيم أحدها،

مدينة الإمام الخميني الكشفية - الجنوب

وهنا اهمية دفتر المواصفات ودفتر الشروط الذي يجب أن يكون بين يدي المتعهد تسهيلاً له للتسعير، وتسهيلاً على المالك لمقارنة الأسعار بين المتعهدين. بعد استدراج العروض، يأتي دور شركة آرش للإشراف على عمل المتعهدين وتقديم المشورة الى المالك بخصوص الجهة التي تقدم الخدمة الافضل والسعر الأفضل عبر جدول مقارنة نقدّمه للمالك.

برأيك ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه البلديات لتحسين فرص الاستثمار في ظل الحمى التي يشهدها السوق العقاري؟

برأيي إن للبلديات دوراً كبيراً جداً في تشجيع المستثمرين وخلق فرص للتنمية والازدهار وذلك من خلال تطبيق القانون 100% على كافة العقارات التي تقع ضمن صلاحياتها. من حق المستثمر الاستفادة والاستثمار ولكن ضمن الأطر القانونية التي تقع ضمن مسؤولية البلدية مراقبتها وتطبيقها. كما ويجب على البلديات مراعاة الامور العامة كالبنى التحتية والطرقات والأرصفة والأماكن العامة. عندما تقوم البلدية بمد شبكة طرقات في منطقة معينة، عليها أن تحسّن من وضع هذه الطرقات وتوسعها وتزودها بالإنارة وشبكات البنى التحتية كالاتصالات والمجارير وغيرها، وهذا بالتالي سيحسن من وضع العقارات وأسعارها.

هل تلحظون في دراستكم الأثر البيئي والنواحي الجمالية العامة للمشاريع؟

في كل المشاريع التي نتسلمها نحاول تطبيق مبدأ المباني الخضراء، أي أننا نؤمّن كل المتطلبات التي تؤدي الى تحسين الوضع البيئي سواء من خلال الطاقة الشمسية أو من خلال مواصفات البناء التي لا بد وأن تتلاءم مع المواصفات البيئية، أو من خلال استعمال تقنية الحائط المزدوج الذي يؤدي الى التقليل من الطاقة المستخدمة لغرض التدفئة والتبريد، أو من خلال خلق مساحات خضراء حول المبنى، ويتبنى هذا الجزء قسم الحدائق والري في شركة آرش، فيمزج بين الجانب الجمالي للمنشأة والحفاظ على البيئة في المنطقة في آن معاً.

كلمة أخيرة؟

نحن جزءٌ من هذا المجتمع ونسعى لرؤية هذا المجتمع بصورة أفضل، لسنا شركة هندسية هدفها توخي الربح فقط، لدينا فريق هندسي كبير ومتخصص وجاهز لأي استشارة هندسية وخصوصاً من البلديات، لأن العمل البلدي بطبيعته عملٌ إنمائيٌ يصُبّ في خدمة الشأن العام، وهذا هو هدفنا نحن أيضاً، البلديات جزءٌ منّا ونحن جزءٌ منها.

ARCH CONSULTING s.a.r.l

آرش كونسلتنغ هي شركة هندسية استشارية تعنى بتقديم الدراسات والاستشارات المعمارية والانشائية والكهربائية والميكانيكية والعمرانية والتصميم الداخلي بالاستناد الى خبرات طويلة ومشهودة في ميادين الاختصاص كافة. كما تحتضن الشركة ثروة بشرية متخصصة تمتلك خبرات فنية وابداعية راقية.

www.archo-lb.com

01/456622 و 01/456623

خليوي 03/125521

العنوان : بيروت- طريق المطار القديم، مبنى الأمير/ طابق رابع

مركز الجواد الزراعي - الهرمل

قاعة مؤتمرات

قسم الأشغال في بلدية برج البراجنة...

إنجازات كبيرة بإمكانيات متواضعة

يعتبر قسم الأشغال في بلدية برج البراجنة من أهم الأقسام العاملة في هذه البلدة، فهذا القسم الخدماتي نال «استقلاله الذاتي» منذ حوالى السبع سنوات، لينفرد في مركز مستقل يتيح استيعاب الآليات المتوافرة، ويساعده على الحركة في أنحاء البلدة كونه المحرّك الأساسي للأنشطة المختلفة التي تقوم بها البلدية، لا سيما أنه المعني الأوّل بتأمين الخدمات المباشرة للمواطنين، حتى أصبح مركزه المتربع في منتصف برج البراجنة كخلية نحل لا تهدأ، وما جدران الغرفة الصغيرة التي يحاول رئيس القسم محمد السباعي أن يلبي حاجات الناس من تحت سقفها إلا شاهد على فعالية قسم الأشغال وأهميته.

بداية وجد السباعي صعوبة في غلق باب مكتبه الذي «لم يقفل يوماً في وجه الناس حتى في حرب تموز»، ليستأذن بعدها من المواطنين وفريق العمل ويباشر حديثه بالقول: «متل ما شفت، هيدا نموذج عن شغلنا اليومي».

يشرح لنا السباعي مهام قسم الأشغال فيقول: «يُعنى هذا القسم مباشرة بتنفيذ الأشغال في بلدة برج البراجنة من تلقي شكاوى المواطنين لا سيما تلك المتعلقة بشؤون الكهرباء والماء والهاتف ومتابعتها مع الجهات الرسمية المختصة، إلى فتح مجاري الصرف الصحي بشكل يومي وتنظيف المصافي الشتوية باستمرار وعلى مدار العام، إلى تركيب الإنارة العامة وصيانتها أيضاً، وصولاً إلى رش المبيدات داخل الريغارات والمصافي الشتوية ورش المبيدات أيضاً بواسطة المدفع البخاري طيلة ايام فصل الصيف في الشوارع الرئيسية والفرعية ابتداءً من الرويس وصولاً إلى الأوزاعي منعاً لتكاثر البعوض والذباب وتوزيع المبيدات للرش داخل المنازل بشكل مجاني». ويتابع السباعي «يساعد قسم الأشغال أيضاً في الكثير من الأعمال الخدماتية والبيئية التي تطلب منه من قبل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية كالدفاع المدني والأمن العام والمدارس الرسمية وجمعية الأزرق الكبير، والكثير غيرها من الأعمال التي لا يمكن حصرها في سطور».

نائب رئيس بلدية برج البراجنة

أشغال

زراعة

وفيما يختص بآلية العمل فيشير السباعي إلى أنه «في بعض الأحيان يكلفنا المجلس البلدي ببعض الأعمال التي يجب علينا القيام بها، أما في أغلب الأحيان فإنّ قسم الأشغال يتلقى بشكل مباشر شكاوى الناس ويقوم بالكشف اللازم، فإن كنا نستطيع حلّ المشكلة نبادر فوراً إلى ذلك، أما إذا كانت المشكلة كبيرة وتحتاج إلى رصد مبلغ كبير من المال فيصبح القرار للمجلس البلدي، ففي النهاية نحن نعمل في إطار إمكانيات البلدية وننفذ الأعمال اليومية التي تقع ضمن إمكانياتنا من صيانة وعناية وغيرها، أما إذا كان الأمر يتعلق بتزفيت طريق أو تمديد مجارٍ صحية جديدة أو غيرها من الأعمال فيجب على المجلس البلدي بداية أن يقوم بإقرار هذه المشاريع وصرف الأموال اللازمة لها».

أما بالنسبة للمشاكل التي لا يستطيع قسم الأشغال حلها فيحصرها السباعي في أحياء الرمل العالي والأوزاعي، ف«المشاكل في هاتين البقعتين كبيرة جداً ولا يوجد إمكانية لدى البلدية لحلّها، بل هي بحاجة إلى تدخل الدولة، في الأساس هناك مشاكل جمّة في هذه المنطقة، ونحن كبلدية لا يمكننا تبديل هذا الواقع، هذه مشكلة بلد وليست مشكلة بلدية، وكنا ننتظر من «أليسار» ان تحل هذا الموضوع، ولكن بات معروفاً ما هو واقع مؤسسة أليسار».

بدوره يرى نائب رئيس البلدية المهندس حسين منصور أن «المشكلة في الأوزاعي تنحصر في البقعة التي تربط المنطقة بالشارع المتفرّع من طريق المطار، فهذا الطريق يرمي بكمية كبيرة جداً من الماء على المستديرة الواقعة أسفله، وتصريف هذه المياه غير مؤمّن على الرغم من وجود شبكة صرف، إلا أن هذه الشبكة غير مشروكة على الخط الرئيسي الممتد نحو البحر، وكان من المفترض أن تقوم وزارة الأشغال بهذا العمل باعتبار أن هذا الطريق هو طريق عام والبنى التحتية فيه هي من مسؤولية الدولة، ولكن لم يستطيعوا هم ولا نحن أن إنجاز هذا العمل بسبب منعنا من قبل بعض سكان البقعة التي من المفترض أن تمر بها مجاري المياه».

وبالنسبة للخطط المستقبلية التي وضعها المجلس البلدي لقسم الأشغال، يشير منصور بداية إلى «تعزيز هذا القسم بآليات جديدة، فهو يملك حتى اليوم آلية كبيرة لشفط وفتح أنابيب مجاري الصرف الصحي آلياً، وآلية «بوب كات»، وأربع سيارات من نوع «بيك آب»، ومولّد كهرباء نقّال (تم شراؤها في عهد المجلس البلدي الحالي)، وسيارة نقالة، ودراجتين ناريتين، إلى جانب كومبرسورات وأدوات مختلفة تستخدم في كافة أعمال الأشغال، وأصبحت هذه المعدات والآليات مستهلكة بشكل كبير ويجب تجديدها، فوافقنا بداية على شراء آلتي «جي سي بي» و«ونش سلّة» لتشحيل الأشجار وصيانة الإضاءة بدل استئجاره كما كان يحصل في السابق»، وفيما يخص الكادر البشري المؤلّف من 33 شخصاً فلا يرى منصور «إمكانية لتعزيزه إلا من خلال الاستعانة بالعمال المياومين بسبب الضعف في ميزانية البلدية».

بالرغم من امكانياته المتواضعة فان قسم الأشغال في بلدية برج البراجنة هو من الأقسام المميزة على مستوى خدمة الناس، وتلبية احتياجاتهم.

برج البراجنة

تمتد حدود بلدة برج البراجنة من حائط الإمام الاوزاعي جنوباً على بعد مئة ذراع طولاً وتنتهي في آخر حدود تحويطة الغدير. ويمر منفذها الرئيسي عبر حارة حريك، الشياح، الغبيري، بيروت. وأصبح لها مداخل عديدة: طريق الكوكودي - المريجة، الحدث - المريجة، الشويفات - المريجة، برج البراجنة - المريجة. ولا يوجد فواصل طبيعية بين برج البراجنة والبلدات المجاورة لها فهي متداخلة، يتألف مجلسها البلدي من 18 عضواً

المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي:

نتعاون مع البلديات من أجل تنمية بشرية سليمة

تحقيق: نادر عزالدين

تبرز التنمية البشرية اليوم كواحد من الأهداف الكبيرة التي تطمح لها المجتمعات لتحقيق التنمية المستدامة، المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي، يمشي في طريق تحقيق هذا الهدف، من خلال تركيزه على توجيه الطلاب ومساعدتهم لتحصيل علومهم في أفضل الجامعات، فضلاً عن اختيار الاختصاص المناسب.

واذا كان المركز يتعاون مع عدد كبير من الجامعات اللبنانية، فانه يمد يده للتعاون مع البلديات وفق برنامج محدد لتوجيه بوصلة الطلاب الى مهنة بالاتجاه الصحيح كما هو شعار معرضه الأخير:

مع بدء تبلور النتائج السلبية للاحتلال الإسرائيلي عام 1994 وانعكاس الأزمات المالية والاقتصادية على الطبقات الاجتماعية المختلفة، برز ما يسمّى بـ«التسرب الجامعي» خاصة في ساحة الطلاب المستضعفين نتيجة ضعف الإمكانيات المالية وعدم وضوح الخيارات الجامعية الصحيحة. من هنا تضافرت جهود مجموعة من المهتمين والغيورين على مستقبل هؤلاء الطلاب، فكان المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي الذي اعتبر محطة ونقطة ارتكاز يعتمد عليها الطلاب في تأمين المساعدة المادية والتوجيهية.

يحمل المركز رسالة مقتبسة من التعاليم السامية للإسلام، وتتمحور حول طلب العلم لكل من أراد ولم يجد له سبيلاً على صعيد الحاجة المادية والمعرفية لآفاق التعليم العالي واختصاصاته الجامعية. وهذا ما لخّصه عملياً اسم المركز فهو إسلامي المبادئ ومحط عمله التعليم العالي على صعيد التوجيه والإرشاد المهني والتربوي والمساعدات المالية الممكنة لحجز المقاعد الدراسية في الجامعات.

المدير العام للمركز الاستاذ علي زلزلة قال إن الهدف الأسمى للمركز هو «إعطاء الفرصة لأبناء الطبقات الفقيرة والمستضعفة بمتابعة التحصيل الجامعي

الأستاذ علي زلزلي

من خلال الدعم المادي بالقروض والتسهيلات الخدماتية في الجامعة، وبالإضافة إلى ذلك رفد سوق العمل بطاقات علمية وكفاءات مميزة من خلال برامج توجيهية متخصصة، كما يسهم المركز في ردم الفجوة العلمية المتراكمة بين المناطق والفئات المختلفة».

على صعيد آخر يهدف المركز بحسب زلزلة إلى «توفير قاعدة بيانات حول التعليم العالي بفروعه وأقسامه وتخصصاته، وقاعدة بيانات أخرى حول مختلف الاختصاصات والمهن المرتبطة بها، يضاف إلى ذلك الاهتمام بالشؤون الثقافية والعلمية والمهنية للطلاب الجامعيين وتنظيم المعارض والمحاضرات ونشر الأبحاث والدراسات المتعلقة بالتعليم العالي».

أما البرامج التي وضعها المركز لتحقيق هذه الأهداف فحصرها زلزلة في إطارين يتضمنان عدداً من النقاط:

برامج الخدمات التربوية:

- برنامج القروض الميسرة (بشقيه طويل الأجل وقصير الأجل).
- برنامج الحسومات والمنح الجامعية (يغطي مجموعة من الجامعات الخاصة اللبنانية).
- برنامج التسهيلات العامة (يغطي الجامعات في لبنان والخارج).

2. برامج خدمات التوجيه:

- التوجيه والإرشاد المهني (البرنامج التوجيهي المدرسي، لقاءات عامة).

برعاية وحضور معالي وزير الإتصالات د. شربل نحّاس، أقام المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي المعرض التوجيهي الثالث تحت عنوان «مهنة بالاتجاه الصحيح» في قصر الأونيسكو في بيروت. المعرض الذي استمر لثلاثة أيام ضمّ أجنحة لخمس وعشرين جامعة من لبنان، وقاعة للمحاضرات وورش العمل التوجيهي، كما ضمّ قطاعات للاختصاصات المختلفة، بالإضافة إلى ركن للاختبارات الذكائية والمهنية. وقد استقبل المعرض أكثر من عشرة آلاف طالب من المدارس الثانوية في لبنان لإرشادهم إلى اتخاذ قرارهم المستقبلي حول الاختصاص والمهنة.

– التوجيه والإرشاد التربوي (ورش تدريبية حول المهارات التعليمية والحياتية).

– وسائل وأدوات التوجيه التربوي والمهني (دليل الجامعات، دليل المهن، صفحة الانترنت،...).

– تدريب وتأهيل الخريجين إلى سوق العمل (ورش عمل).

ومع تعدد وكثرة الأهداف والبرامج كان لا بد من التنسيق مع بعض الجهات في سبيل تطبيق البرامج والخدمات، وفي هذا الإطار أكد زلزلة أنّ «المركز يقوم بالتنسيق مع الدوائر المختصة في وزارة التربية، خاصة مصلحة الإرشاد في الوزارة، فضلاً عن عدد من إدارات المدارس الرسمية والخاصة التي تتعاون معنا في سبيل انجاز التوجيه فيها. يضاف إلى ذلك تواصلنا الدائم مع الجامعات الخاصة في لبنان سعياً لتحصيل منح وحسومات نقدمها للطلاب المحتاجين للمساندة. هذا ونتعاون مع بعض البلديات لإنجاح أنشطة المركز في المناطق التي تقع ضمن رعايتها».

التعاون مع البلديات

ويتابع زلزلة شارحاً عن التعاون مع بين المركز والبلديات فيقول: «حقيقة إنّ العمل مع البلديات قديم وهناك تعاون مستمر معهم، ويتخذ هذا التعاون منحيين، المنحى الأوّل له علاقة بالخدمات التربوية، ويشمل إعطاء بعض القروض المالية للطلاب الفقراء في المدن والبلدات من حسوم على الأقساط الجامعية ومنح كاملة، فالمركز يؤمّن الرعاية لأبناء هذه البلديات المتفوقين والذين يحتاجون رعاية خاصة. أما فيما يختص بالمنحى الثاني فنحن نعلم أنّ عمل البلديات الأساسي يقوم على التنمية البشرية، وعندما نتحدث عن التنمية البشرية فنحن نتحدث إذاً عن شريحة واسعة من المجتمع، فالتنمية لا تقتصر على الطلاب بل تتعداها لتشمل المعلمين والأهل، ومن هنا ندرك أهمية البرامج التي يقدمها مركزنا والتي تقع التنمية في صميمها».

ويؤكد زلزلة أن «لدى المركز مجموعة كبيرة من ورش العمل التي تساعد التلميذ أو الطالب على أخذ القرار المهني السليم، وليأخذ هذا القرار هناك مجموعة من المهارات التي يجب أن يبنيها والتي توجهه نحو الطريق السليم»، معتبرا أن «دور البلدية هو رعاية أنشطة المركز الإسلامي من أجل تنمية المهارات لدى الطلاب الموجودين ضمن نطاقها أو في اطار عملها، ولدينا تجارب مميزة مع بلديات الغبيري وحارة حريك وبرج البراجنة والهرمل والطيبة وغيرها».

يلفت زلزلة الى أن المركز يعمل الآن على «توسيع إطار التعاون مع البلديات لذلك راسلنا كافة بلديات لبنان، وبعثنا لهم مخططاً لنشاطات عدة، تتضمن ورش عمل لطلاب المرحلة الثانوية والمتوسطة حسب نوع النشاط، وهذه الأنشطة تتم في مدارس البلدات وتشمل الطلاب والمدرسين والأهل، ومدّة ورشة العمل الواحدة لا تتعدى اليومين في حدها الأقصى وبتكلفة زهيدة جداً، والمطلوب أن ترعى البلدية نشاطنا بمبلغ بسيط والمركز يقدّم من جهته كافة وسائل الإيضاح والمطبوعات اللازمة حتى نستطيع تقديم خدمة فعالة للطلاب».

زلزلة الذي أسف لتقاعس عدد من البلديات وعدم تجاوبها مع رسالة المركز أعاد السبب إلى اعتبار بعض البلديات أنّ هذا الموضوع ليس من شأنها، توجّه أخيراً إلى كل من يعنيه الأمر بالتأكيد على «أنّ التنمية البشرية يجب أن تدخل في صميم العمل البلدي وان تعي البلديات أهمية هذا الموضوع وتفعّل دورها في هذا الشأن، وأنا أضع كلامي برسم جميع المعنيين بالعمل البلدي، فنحن لدينا قدرة على التنفيذ ونأمل أن يكون لدى البلديات قدرة في أخذ القرار».

إتحاد بلديات الشوف السويجاني:
تجربة انمائية تتحدى إجحاف «الصندوق البلدي المستقل»

تحقيق: محمد نسر

اذا كانت الاتحادات البلدية تشكل الإطار الذي يضم مجموعةً من البلديات المتجاورة جغرافياً كما جاء في القانون الذي ينظم أعمالها، فانها في التطبيق تشكل نطاقاً ادارياً معنوياً يجمع القضايا المشتركة للبلديات، ويشكل فرصة تنموية في اطار من التعاون بين البلديات المنضوية والتي تلتقي على نفس الهموم والمطالب.

خير مثال على هذه الرؤية هو اتحاد بلديات الشوف ـ السويجاني، في تجربته التي تعود لأكثر من ثلاثين عاماً من العمل البلدي الاتحادي. فعلى الرغم من صغر حجم هذا الاتحاد وقلة إمكانياته، تمكن من الحضور على الصعيد التنموي، وأن يحتضن قضايا منطقته الخدماتية والانمائية على قاعدة التكامل في الهموم والمطالب...

«مجلة الأمانة (العمل البلدي) تحاول من خلال هذا التحقيق عن اتحاد السويجاني، أن تتوقف عند تجربة جديرة بالاهتمام وتستعرض رؤيته لدور الاتحادات البلدية وأهمية عملها من خلال زيارة قام بها فريق المجلة الى مقر الاتحاد في بلدة بعقلين الشوفية.

د. الغصيني أبو عجرم

الشوف، كقطعة من جبل لبنان، يحتضن بين دفتيه صفحات من تاريخ لبنان ومساحة من طبيعته الفريدة، التي لها في هذه المنطقة خصائص جمالية مميزة، ناهيك عن موقعها المطل على البحر الابيض المتوسط.

في هذه البقعة من لبنان يقع اتحاد بلديات الشوف ـ السويجاني الذي أخذ اسمه من أحد القصور التاريخية الواقعة في انحائه، واذا كان بين بلداته الكثير من الروابط، فقد ترجم ذلك الى اتحاد بين بلدياته لأن «الاتحاد يجمع والاتحاد يوحد» كما تقول رئيسة اتحاد بلديات الشوف ـ السويجاني ورئيسة بلدية بعقلين د.نهى الغصيني أبو عجرم، تعبيراً عن إيمانها بأن اتحاد بلدياتهم قدم للمنطقة ما يفيدها ويعزز حضورها الانمائي.

وتعتبر أبو عجرم أن للاتحادات البلدية «دوراً داعماً للعمل البلدي وعلى كل الصعد، إذ إن ما هو مستحيل على البلديات القيام به سهل على الاتحادات تنفيذه».

أستاذة التخطيط المدني في معهد الفنون الجميلة تنطلق من تجربة الاتحاد الذي ترأسه لتؤكد على دور الاتحادات البلدية وأهميتها على مستوى خدمة الإنسان وتلبية حاجاته، مشيرة الى أن «العديد من المشاريع المشتركة بين قرى اتحاد بلديات السويجاني كمعمل النفايات في الجديدة ومحطة التكرير في عينبال والمنطقة الصناعية المشتركة وغيرها من المشاريع هي ثمارُ التعاون والجهد المشترك بين قرى وأهالي الاتحاد».

واذا كانت أهمية الاتحاد في دوره الانمائي على مستوى أوسع من البلدية ليطال المنطقة، فان أبو عجرم تجد أن الاتحادات مغبونة، لذلك تعتبر أن «الاتحاد لا يأخذ حقه في القانون اللبناني»، مستغربةً

من نشاطات الاتحاد: معرض التوجيه المهني للطلاب

إهتمام بتنمية كل البلدات

«سعي رئيس لجنة الادارة والعدل في مجلس النواب النائب روبير غانم الى إحلال مجالس القضاء مكان الاتحادات والدفاع عن هذه الفكرة في وقت أثبتت الاتحادات البلدية نجاحها في شتى الميادين وقدرتها على تنمية مناطقها وخدمة أهلها، فلمَ الرهان على مجالس من الممكن أن تفشل؟ ومن سيتحمل مسؤولية الفشل عند وقوعه؟».

أسئلة كثيرة تضعها د.أبو عجرم برسم من يطرح هذه الافكار، مع أنها أفكار تأتي في سياق مشروع اللامركزية الادارية الذي يناقش على مستويات عديدة، لكنها توجه «دعوة الى الجميع للوقوف الى جانب الاتحادات البلدية ودعمها عوضاً عن الحد من قدراتها والتقليل من مخصصاتها» لأن «أهل كل منطقة أعلم بمشاكلها ومتطلباتها».

الموارد المالية

في السنوات الأخيرة أصيب هذا التعاون الذي يكلله اتحاد بلديات الشوف – السويجاني بالشح في موارده المالية، «فالدولة المجحفة بحق الاتحاد تقتطع حصصاً طائلة من مخصصاته من الصندوق البلدي المستقل لمصلحة خدمات، كالسوكلين والدفاع المدني وغيرهما، ما يجعل ميزانية الاتحاد أقل من ميزانية بلديتين من بلدياته!».

وتطرح أبو عجرم مثالاً على ذلك من خلال مقارنة بين موارد الاتحاد، فما بين عامي 1998 و2004 كانت مخصصات اتحاد الشوف ـ السويجاني من الصندوق البلدي المستقل تبلغ 5.3 مليارات ليرة لبنانية، ومجموع مخصصات البلديات المنضوية في الاتحاد تصل الى 5.9 مليارات ليرة لبنانية، في حين بلغ مجموع مخصصات الاتحاد خلال السنوات اللاحقة، حتى 2009، 832 مليون ليرة، بينما بلغت مخصصات البلديات 4.164 مليارات ليرة لبنانية، أي أنها تشهد تناقصاً سنةً بعد أخرى!

وتعتبر أن هذا الوضع يدعو الى التساؤل حول قدرة الاتحادات على تلبية مطالب المنطقة الإنمائية، في ظل هذا الإجحاف المالي. والفرق شاسعٌ بين الحصص المقتطعة والخدمات التي تقدَّم في المقابل، هذا ناهيك عن مشكلات البلديات الاقتصادية التي لا تمكّنها من الدفع في الكثير من الأحيان!، وتعتبر أبو عجرم أن «هذا الوضع المادي المرير للاتحادات يضطرها للجوء إلى الدول الصديقة التي تتبنى وتموّل المشاريع الإنمائية».

مكتب فني

وفي اطار تعزيز دوره الفني في نطاقه، أسس اتحاد بلديات الشوف – السويجاني مكتباً فنياً، بجهاز هندسي وفني كامل، يعمل على دراسة متطلبات البلديات ومشاريعها المطروحة، وتقول أبو عجرم إن «هذا المكتب مؤلف حالياً من مهندسٍ ومسّاح، وكل ما تحتاجه البلدية على مستوى الدراسات، وبإمكان المكتب التعاطي مع الجانب الهندسي والمالي والقانوني بشكلٍ عام، وأي جانب أخر بحسب حاجة كلّ مشروع وكل بلدية. ويقوم المكتب بتقديم تقريرٍ تفصيلي عن أي طرحٍ تقدمه البلديات ليضعَ رئيس البلدية وأعضاءها بمتطلبات كل مشروع».

وهي تعوّل الكثير على دور هذا المكتب في تقديم الاستشارات والدراسات الفنية للاتحاد والبلديات وتضيف: لا يكتفي المكتب بدراسة المشروع المقدم وإنما يساعد بالاشراف على تنفيذه من خلال متابعة قانونية التنفيذ أو جودة المواد أو حتى المدة المطلوبة وآليات التنفيذ وغيرها.

ومن ضمن الدور الذي أنيط بالمكتب الفني للاتحاد، اشتراط البلديات حيازة اي طلب رخصة بناء في منطقة الشوف – السويجاني على موافقة المكتب الفني للاتحاد، وخاصة ما يتعلق بالملاحظات على الشكل الخارجي للمبنى، ويقول أحد العاملين في المكتب الفني إن هدف هذا الشرط هو المحافظة على سمة المنطقة من النواحي التراثية، والاهتمام بالناحية الجمالية لأي مشروعٍ عمراني. ويسعى الاتحاد الأن الى تعيين مراقب صحي زيادةً على أعضاء المكتب الموجودين حالياً ليساهم في تحقيق سلامة الغذاء لأهالي الاتحاد.

هوية الاتحاد

الاتحاد قوة، والبلدات السويجانية التسع قوية باتحادها الذي تعود نسبته إلى إحدى العائلات الشوفية القديمة التي بنت قصراً في منطقة الصليب في الكحلونية، ولا تزال آثاره قائمة حتى يومنا هذا (يشهد حالياً أعمال حفرٍ وترميم من أجل تحويله إلى موقعٍ سياحي)، ومن هذا القصر اشتق اسم الاتحاد «السويجاني» الذي تأسس سنة 1979. يضم الاتحاد 9 بلدات من قرى الشوف الأوسط هي: بعقلين، عينبال، عترين، غريفة، السمقانية، الجديدة، الكحلونية، المزرعة وعين وزين. تبلغ مساحة المنطقة حوالى 6000 هكتار، ويقدَّر عدد السكان بحوالى 47000 نسمة، وترتفع المنطقة عن سطح البحر من 800 الى 1000 متر.

رئيس البلدية علي مقبل

القصر البلدي

مجدل ترشيش... بلدية بإتقان

مجدل ترشيش، أو حيث يسكن الهدوء، على ارتفاع يتراوح بين 1450 و1700 متر من أعالي قضاء المتن، تقع هذه البلدة، هانئة بمناخها العليل صيفاً والمغمورة بأبيض الثلج شتاءً، وما بينهما مودة وطيبة انغرستا في أهلها على مرّ الأيام.

بقليل من الامكانيات استطاعت بلدية مجدل ترشيش أن تحقق مجموعة من الانجازات، تركزت على الجانب الخدماتي وإنشاء البنى التحتية، وبالاستفادة من الموارد المتوافرة للبلدية فإنها تنطلق مع المجلس البلدي الجديد الى الانماء، مستندة الى وحدة أهلها وتضامنهم ومحبتهم لبلدتهم.

تصوير: عصام قبيسي

هوية البلدة

من قرى قضاء المتن، تصل اليها عن طريق بكفيا، ضهور الشوير، أو من أوتوستراد المتن السريع، بعبدات ضهور الشوير، ومن البقاع زحلة، حزرتا، ترشيش، مجدل ترشيش.

يبلغ عدد سكانها ألف نسمة، يقيمون شتاءً في منطقة النقاش، ويتألف مجلس بلديتها من تسعة أعضاء.

تشتهر بالزراعة لا سيما الاشجار المثمرة وأبرزها التفاح والكرز.

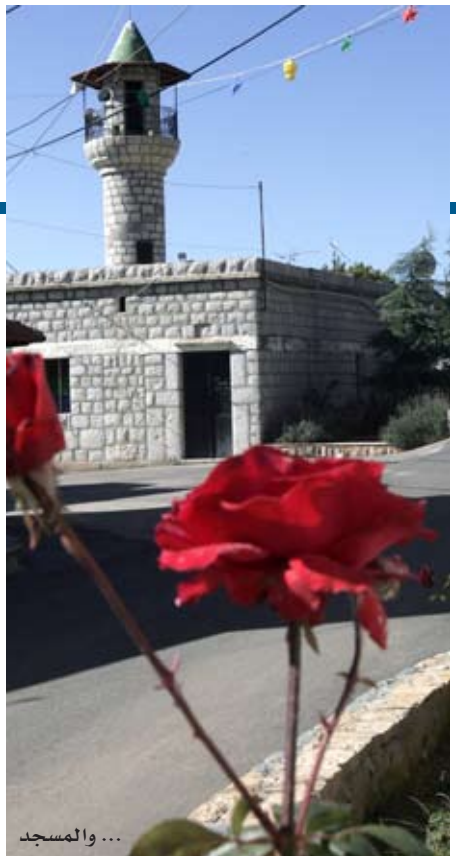
... والمسجد

طرقات البلدة

الإتقان.. هو ليس مجرد شعار في مجل ترشيش، بل مبدأ يحكم كل الأعمال كما يقول رئيس بلديتها علي مقبل، مؤكداً أن «كل من يأتي الى البلدة سليتفت الى مستوى إتقاننا للمشاريع التي قمنا بها»، ولذلك ما يبرره عند مقبل، فيؤكد أن «المشروع نقوم به مرة واحدة ولسنا مستعدين لاعادة العمل به مرة أكثر من مرة».

استحدثت بلدية مجدل ترشيش في العام 1999، فكان همها في السنوات الأولى «تيسير الأمور الخدماتية للبلدة، بما يتوافر من إمكانيات، وتركيز عملنا لبناء البلدية من الناحية الادارية.

التحول في العمل البلدي على مستوى مجدل ترشيش، كما يقول مقبل «بدأ بعد الانتخابات البلدية في العام 2004 حيث أطلقنا ورشة واسعة بدأت ببناء مركز البلدية ليضم تجهيزاتها وأقسامها الادارية، وهناك توجه لأن يضم في المستقبل مستوصفاً أو مكتبة عامة». ولا يخفي أن بناء القصر البلدي تكفّل به المتعهد للكسارة الواقعة شرقي البلدة كتعويض عن السنوات التي عمل بها قبل تسلم البلدية، وهذا ما نعتبر تحققه إنجازاً نوعياً.

يضيف: «بعد ذلك قمنا بترخيص الكسارة ولزمناها للمتعهد لسنوات ثلاث، على أمل أن نحقق في المستقبل القريب أهم المشاريع التي نطمح اليها، وهو انشاء مجموعة من الملاعب والمتنزّهات بما يخدم تنمية البلدة».

على المستوى الاداري أنجزت البلدية الملاك الاداري الخاص بها، وهو مؤلف من أمين صندوق وكاتب وشرطي وجابي واثنين من الشرطة الموسميين، لكن الى الآن تم تعيين الشرطي فقط، كما عملت على مكننة عملها بما يتيح لها تقديم أفضل الخدمات الادارية للمواطنين وتنظيم شؤونها، وهي بفعل ذلك تتمكن من اصدار جداول التكليف في وقتها المحدد فتصل الجباية عندها الى نحو 95 بالمئة.

أما حقوق البلدية من الصندوق البلدي المستقل فهي لا تتعدى 21 مليون ليرة، تشكل مع موارد الجباية وغيرها من الموارد الأخرى المؤكّدة موازنة البلدية، لكن الموازنة كما يؤكد مقبل هي «ليست أرقاماً فقط، بل خطة عمل لمدة عام».

في المستقبل

تضع بلدية مجدل ترشيش في أولوياتها للمرحلة المقبلة، اضافة الى استكمال العمل في تعبيد الطرقات، مجموعة من الأعمال:

1. تأمين مصدر مياه شفّة للبلدة (حالياً تشرب البلدة من الينابيع الداخلية).
2. العمل على مشروع تصنيف البلدة عبر المجلس الأعلى للتنظيم المدني.
3. إنشاء حديقة قرب مقبرة البلدة.
4. استكمال مشروع مجاري الأنهر.
5. إنشاء برك مياه لتجميع مياه الأمطار.

هذا إضافة الى مواصلة العمل في الشق الاجتماعي من خلال تفعيل التواصل مع الأهالي ورعاية المراكز الدينية والاجتماعية عبر تجهيزها وصيانتها، ووقوفنا الى جانبهم لا سيما في فصل الشتاء.

ويؤكد مقبل أن البلدية تضع في أول اهتماماتها تنمية البلدة، واذا كان يشكل القطاع الزراعي مورد الأهالي الرئيسي فإننا أولينا اهتماماً خاصاً لهذا الجانب من خلال مجموعة من الأعمال، أبرزها تحسين مستوى الري من خلال تأهيل الأقنية وتعبيد الطرق الزراعية، إضافة الى المساعدة في تأمين الأسمدة ودعم النحالين في البلدة.

جداول التكليف وكيفية إعدادها

إعداد: المحامي حسان الموسوي
مستشار قانوني في جمعية العمل البلدي

تضمنت المادة 74 من قانون البلديات الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 118 تاريخ 30/6/1977 وتعديلاته أنه يدخل ضمن اختصاص رئيس البلدية تنفيذ مقررات المجلس البلدي التي من ضمنها الموازنة في قسميها الواردات والنفقات، بالإضافة إلى إدارة أموالها وصيانة حقوقها.

ونصّت المادة: 14 من مرسوم تحديد أصول المحاسبة في البلديات واتحادات البلديات الصادر تحت رقم 5595، تاريخ 22 أيلول 1982 وتعديلاته:

«يتولى رئيس السلطة التنفيذية طرح الرسوم البلدية بموجب جداول تكليف أو أوامر قبض افرادية، وإليه تعود صلاحية فرض الغرامات وفقاً لأحكام القانون».

كما نصت المادة 104 من قانون الرسوم البلدية رقم 60/88:

«يجري تحصيل الرسوم على أساس جداول تكليف أو أوامر قبض»، ولما كانت المادة 135 من قانون البلديات رقم 118/77 قد أشارت إلى جواز حلول سلطة الرقابة الإدارية مكان المجلس البلدي أو رئيس البلدية بحال تمنعهما عن القيام بعمل من الأعمال التي توجبها القوانين والأنظمة،

ولما كانت المادة 22 من قانون البلديات قد نصت:

يمكن حل المجلس البلدي بمرسوم معلل يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية إذا ارتكب مخالفات هامة متكررة أدت إلى إلحاق الضرر الأكيد بمصالح البلدية».

ولما كان حرمان البلدية من الرسوم بسبب التأخير في إعداد جداول التكليف بالرسوم البلدية وإبرامها يعتبر من المخالفات الهامة التي أتت على ذكرها المادة 22 أعلاه.

وبناءً لما تقدم أعلاه

وحيث يتبين ضرورة وأهمية أن يبادر رئيس البلدية أو من يكلفه لإعداد جداول التكليف وإبرامها ووضعها قيد التحصيل لكي لا يتعرض هو والمجلس البلدي للمساءلة من قبل أجهزة الرقابة الإدارية والقضائية المختصة، ومن أجل إعداد جداول تكليف لذلك يجب القيام بالإجراءات التالية:

أولاً: تعبئة استمارات لكل عقار ضمن النطاق البلدي وفقاً لنموذج رقم (1).

ثانياً: نقل مضمون الاستمارات على

سجل خاص تدوّن فيه المعلومات الآتية:

- أرقام العقارات بحسب تسلسل محاضرها في المناطق الممسوحة وأرقام تسلسل خاص في المناطق غير الممسوحة.
- المنطقة العقارية والشارع ورقمه.
- محتويات كل عقار بالتفصيل.
- أرقام التكاليف.
- أسماء الشاغلين.
- القيمة أو القيم التأجيرية لكل عقار.

ثالثاً: إصدار جداول التكليف وإبرامها من رئيس البلدية على أن تتضمن المعلومات الآتية:

- تاريخ الشغور
- رقم الاستمارة
- تاريخ الإشغال
- رقم المكلف
- الطابق/البلوك ـ الشقة
- اسم المالك
- رقم القسم
- اسم الشارع
- رقم المكلف
- اسم المكلف
- وجهة الاستعمال
- المنطقة العقارية
- رقم العقار
- القيمة التأجيرية

رابعاً: الإعلان عن جداول التكليف عن طريق النشر في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين وعلى باب البلدية وعلى لوحات خاصة بها وفي بعض الأماكن العامة.

خامساً: مع مراعاة ما أوردناه أعلاه، يفرض الرسم بموجب جداول تكليف أساسية استناداً إلى القيمة التأجيرية أو المخمنة من قبل لجنة تخمين القيمة التأجيرية التي سنذكرها لاحقاً في البند السادس، غير أن كل إشغال جديد أو تبديل في إشغال سابق يحصل خلال السنة فإنه يتوجب فرض رسم جديد بموجب جداول تكاليف إضافية عن مدة الإشغال المتبقية من السنة.

كما يحق للبلدية أن تعدل التكاليف الأساسية أو الإضافية بموجب جداول تكاليف تكميلية في حال تبين وجود نقص أو كتمان في القيمة التأجيرية التي جرى التكليف على أساسها.

سادساً: يجري تخمين القيمة التأجيرية بطريقة التخمين المباشر بواسطة لجنة يؤلفها رئيس البلدية وقوامها:

- أحد أعضاء المجلس البلدي ـ رئيساً
- مندوب من وزارة المالية ـ عضواً
- خبير محلي في الشؤون العقارية ـ عضواً
- أحد موظفي البلدية ـ مقرراً

وذلك في الحالات التالية:

- عدم وجود عقد ايجار مسجل في الأبنية المؤجرة.
- صورية العقد المسجل أو الشك في صحته سواء أكان ذلك بقصد التهرب من الرسم او بتأثير عامل القرابة او الصداقة او المجاملة أو لأي سبب آخر.
- إشغال البناء من قبل المالك.
- إشغال البناء من قبل الغير، الذي يجيز له المالك ذلك على سبيل التسامح، دون بدل او ببدل رمزي، سواء أكان هذا الغير من أفراد عائلته أو من الغرباء عنه.

استفسارات قانونية

مساحة مخصصة للاجابة عن الاسئلة والاستفسارات القانونية المتعلقة بالشأن البلدي
لأسئلتكم:

amana@amal-baladi.org

أو مراجعة مندوبي جمعية العمل البلدي في المناطق

إعداد: الأستاذ محمد نبّوه

السؤال الأول:

– هل يخضع قرار تخصيص عقار ملك بلدي خاص إلى التصديق، ومن هي الجهة المختصة بهذا التصديق؟

الجواب:

إستناداً إلى المادة 61 من قانون البلديات رقم 118 تاريخ 30-6-1977 وإلى رأي هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل رقم 2781 تاريخ 12-5-1998 فإن قرار المجلس البلدي بتخصيص ملك بلدي خاص لمصلحة ما لا يخضع لتصديق سلطات الرقابة. إنما إذا كان العقار مخصصاً لمصلحة عامة وأراد المجلس البلدي تخصيصه لمصلحة عامة أخرى، وجب تصديق هذا القرار من المحافظ.

السؤال الثاني:

ـ ما هي الأصول الواجب اتباعها في البلديات لعقد صفقات استئجار الآليات لتنفيذ الأشغال العامة؟

الجواب:

ـ إستناداً الى البند خامساً من المادة 72 من المرسوم رقم 5595 تاريخ 22-9-1982 فإنه يحق للبلدية عقد الصفقات بموجب بيان او فاتورة مهما بلغت قيمتها شرط ان يكون المجلس البلدي قد اتخذ قراراً حدد بموجبه تعرفة لاستئجار الآليات والشاحنات، تخضع لموافقة وزير الداخلية والبلديات.

السؤال الثالث:

ـ هل يحق للبلدية إعفاء دُوَر العبادة من رسم الترخيص بالبناء؟

الجواب:

ـ إستناداً إلى القانون رقم 210 تاريخ 26-5-2000 المتعلق بإعفاء كل طائفة معترف بها في لبنان والأشخاص المعنويين التابعين لها من ضرائب ورسوم، واستناداً الى المادة 76 المعطوفة على المادة 13 من قانون الرسوم والعلاوات البلدية رقم 88/60 فإن دُور العبادة العائدة للطوائف المعترف بها في لبنان معفاة من رسم الترخيص بالبناء ومن العلاوات الملحقة بهذا الرسم.

السؤال الرابع:

ـ ما هي أنواع الرسوم البلدية المتوجبة على محطات بيع الوقود؟

الجواب:

إن الرسوم البلدية تفرض بموجب قانون الرسوم والعلاوات البلدية رقم 60 تاريخ 12-8-1988، أما الرسوم المتوجبة على محطات بيع الوقود فهي كالتالي:

أ ـ رسم سنوي على القيمة التأجيرية بنسبة 7%

ب ـ رسم صيانة مجارير وأرصفة بنسبة 1.5% من القيمة التأجيرية المعتمدة

ج ـ رسم خاص على المواد القابلة للاشتعال والانفجار بنسبة 2% من القيمة التأجيرية

د ـ رسم استثمار سنوي عن كل عدّاد في أجهزة التوزيع ضمن المديين الأدنى والأقصى (1000 ل.ل – 100000 ل.ل)

هـ ـ رسم ترخيص واستثمار للإعلانات العائدة لهذه المحطة

السؤال الخامس:

ـ ما هو دور البلدية في طلبات الترخيص للمؤسسات الصناعية؟

الجواب:

ـ إستناداً إلى المادة السابعة من المرسوم رقم 8018 تاريخ 2-6-2002 فإنه يتوجب على طالب الترخيص بإنشاء واستثمار المؤسسات الصناعية أن يتقدم من البلدية التي يقع ضمنها مكان هذه المؤسسة بنسخة عن الطلب مع المستندات والخرائط الى رئيس البلدية، وعلى رئيس البلدية وبعد تأكده من استيفاء الطلب الشروط المطلوبة إحالته إلى المجلس البلدي، لاتخاذ القرار المناسب رفضاً أو قبولاً، ثم يحيله إلى رئيس مصلحة التراخيص في وزارة الصناعة، وذلك ضمن مهلة أقصاها شهر واحد من تاريخ تسجيل الطلب وإلا اعتبرت موافقته ضمنية.

السؤال السادس:

ـ هل يجوز للبلدية تخصيص عقار «متروك مرفقاً ينتفع منه عموم أهالي القرية او البلدية» لجمعية تعنى بالشأن العام؟

الجواب:

ـ إستناداً الى قانون البلديات رقم 118 تاريخ 30-6-1977، وإلى رأي هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل رقم 93 تاريخ 28-1-2010 فإنه يجوز للبلدية أن تخصص عقاراً متروكاً مرفقاً ينتفع منه عموم أهالي بلدة أو قرية، وذلك بعد أن يتخذ المجلس البلدي المختص قراراً بتخصيص قسم من العقار لمصلحة جمعية لإنشاء، أو إشغاله للمصلحة وللمنفعة العامة، على ان يتضمن هذا القرار إلغاء حق الاستعمال العائد لعموم الأهالي، والتأكيد على هذا الحق للمساحة المتبقية من هذا العقار.

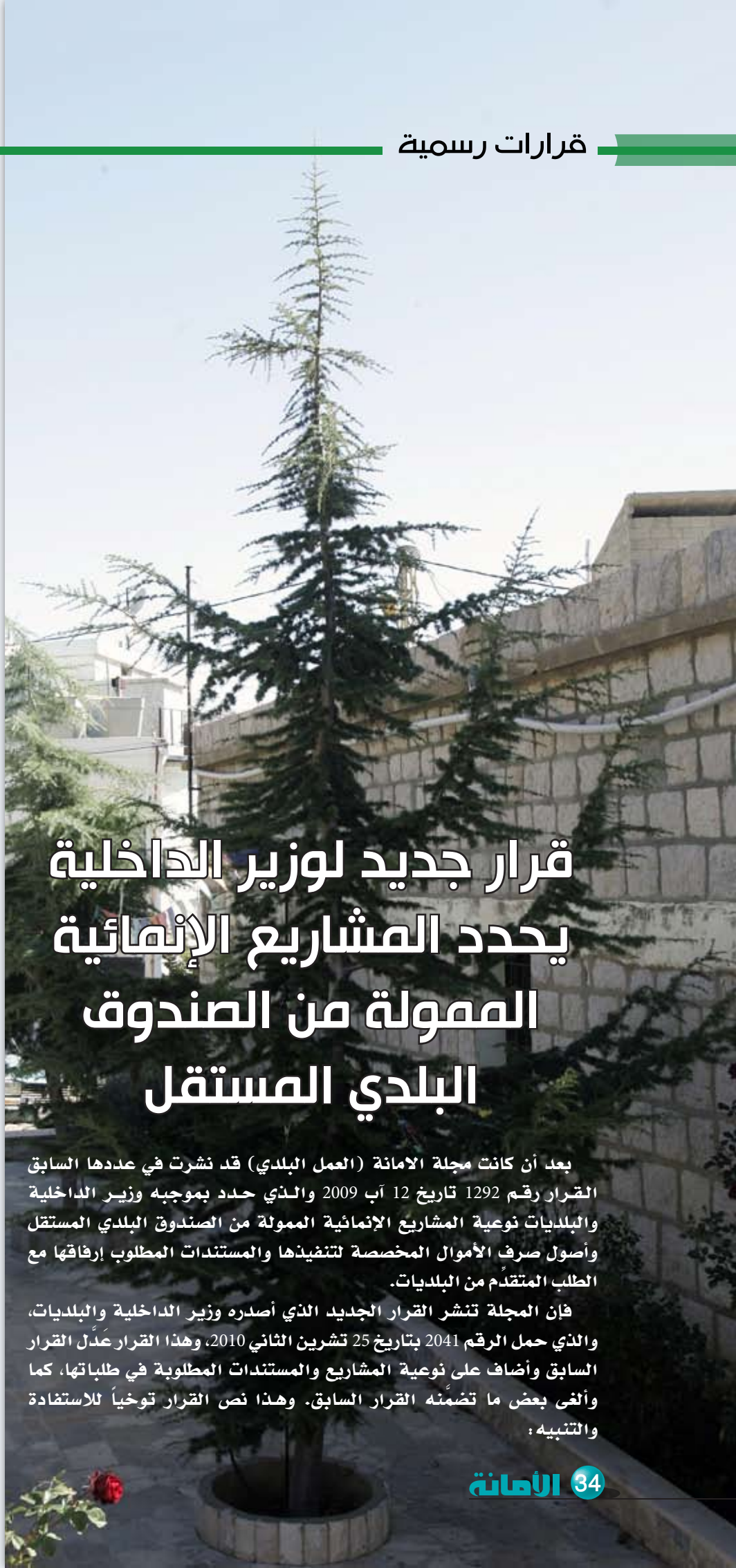

قرار جديد لوزير الداخلية يحدد المشاريع الإنمائية الممولة من الصندوق البلدي المستقل

بعد أن كانت مجلة الامانة (العمل البلدي) قد نشرت في عددها السابق القرار رقم 1292 تاريخ 12 آب 2009 والذي حدد بموجبه وزير الداخلية والبلديات نوعية المشاريع الإنمائية الممولة من الصندوق البلدي المستقل وأصول صرف الأموال المخصصة لتنفيذها والمستندات المطلوب إرفاقها مع الطلب المتقدِّم من البلديات.

فإن المجلة تنشر القرار الجديد الذي أصدره وزير الداخلية والبلديات، والذي حمل الرقم 2041 بتاريخ 25 تشرين الثاني 2010، وهذا القرار عَدَّل القرار السابق وأضاف على نوعية المشاريع والمستندات المطلوبة في طلباتها، كما وألغى بعض ما تضمَّنه القرار السابق. وهذا نص القرار توخياً للاستفادة والتنبيه:

«قرار رقم 2041 تحديد نوعية المشاريع الإنمائية الممولة من الصندوق البلدي المستقل وأصول صرف الأموال المخصصة لتنفيذها والمستندات المطلوب إرفاقها مع الطلب المقدَّم من البلديات والاتحادات»

المادة الاولى:

تحدد نوعية المشاريع موضوع المادة الثامنة من المرسوم الرقم 5177 تاريخ 8/ 10/ 2010 والتي تهدف الى انماء البلدة او اتحاد البلديات اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً وسياحياً وفقاً للآتي:

1 ـ شراء بالتراضي او استملاك عقار او اكثر تمهيداً لتنفيذ مشاريع انمائية عليه وحصر ملكيته بالبلدية المعنية.

2 ـ انشاء حيطان دعم وأقنية وعبّارات وأرصفة، واستحداث وتزفيت وصيانة طرقات ضمن الاملاك البلدية العامة، شرط ان تندرج في اطار برنامج شامل.

3 ـ انشاء الحدائق والساحات العامة.

4 ـ انشاء الاسواق العامة.

5 ـ اقامة المستوصفات والمكتبات والمتاحف العامة.

6 ـ اقامة المنشآت الرياضية.

7 ـ انشاء قاعات عامة (لاستعمالها في المناسبات العامة واقامة المحاضرات وخلافه).

8 ـ انشاء مواقف عمومية ومرائب للآليات والسيارات.

9 ـ انشاء المسالخ.

10 ـ انشاء معامل فرز ومعالجة النفايات الصلبة.

11 ـ اقامة المطامر الصحية لطمر النفايات.

12 ـ انشاء محطات للصرف الصحي مع الشبكات لوصل الوحدات السكنية بالمحطة.

13 ـ ابراز المعالم الاثرية والتاريخية وتسهيل الوصول اليها.

14 ـ العمل على تصنيف المناطق ضمن نطاق البلدة الواحدة من أجل انشاء مناطق صناعية محايدة عند الامتداد العمراني والسكاني.

15 ـ ادخال نظام المعلومات الجغرافية (GIS) الى نظام المكننة في البلدية.

16 ـ انشاء المتنزّهات العامة.

17 ـ انشاء مآخذ للمياه مع خزانات خاصة بها موزعة على كامل نطاق البلدة تستعمل لتموين سيارات الاطفاء عند نشوب الحرائق.

18 ـ صيانة الاشجار الحرجية وحمايتها من الامراض والحشرات والقيام بحملات توعية منظمة وعملية.

19 ـ اقامة المهرجانات السياحية السنوية لتعريف العموم إلى مزايا البلدة وخصائصها مع ابراز المعالم السياحية.

20 ـ شراء معدات خاصة بالبلدية لغايات بيئية او اجتماعية او صحية.

21 ـ صيانة وترميم منشآت بلدية.

22 ـ انشاء مقر للبلدية او اتحاد البلديات.

23 ـ انشاء اقنية او قساطل ري من خزانات الينابيع الى المنازل.

24 ـ ترميم وصيانة جدران وأبواب ودرابزون المدافن العامة والممرات الداخلية فيها.

25 ـ تشغيل محطات تكرير المياه المبتذلة.

المادة الثانية:

يتخذ المجلس البلدي او مجلس الاتحاد المعني كل ضمن نطاقه، القرار اللازم والعائد لتحديد المشروع المراد تنفيذه من ضمن المشاريع المبينة في المادة الاولى أعلاه مرفقاً بالمستندات التالية:

ـ إفادات عقارية بالعقارات المراد انشاء المشاريع عليها في حال كانت تلك العقارات ملكا خاصا للبلدية ضمن المناطق الممسوحة.

ـ افادة علم وخبر في حال كانت تلك العقارات غير ممسوحة.

ـ خرائط للمساحة اللازمة مع بيان التخطيطات عليها في حال وجودها في المناطق الممسوحة.

ـ خريطة معدة من قبل مساح مجاز عليها نقطتان جودزيتان صادرتان بافادة عن مديرية الشؤون الجغرافية في حال كانت المناطق المراد اقامة المشاريع عليها غير ممسوحة.

ـ دراسة أولية للمشروع معدة من قبل مهندس تحدد فيها الأكلاف التقريبية للمشروع.

ـ موافقة الادارات الرسمية في حال كانت الاشغال المراد تنفيذها تعود بصلاحيتها لتلك الادارات.

ـ صور فوتوغرافية لمواقع الاشغال المراد اقامتها موقعة من المسؤول الفني للملف ورئيس البلدية أو الاتحاد.

ـ في حال كانت العقارات لا تعود ملكيتها للبلدية او الاتحاد او غير مسجلة على اسمها فتطبق عندها الأسس التالية:

أ ـ عقارات ملك الدولة: يجب موافقة وزارة المالية على اقامة المشاريع عليها بموجب عقد تخصيص او خلافه.

ب ـ عقارات ملك عموم اهالي او ملك ملاكي قرية: فيمكن اقامة منشآت عامة على قسم منها.

ت ـ عقارات متروكة مرفقة: تنقل على اسم البلدية بموجب القانون 47/ 71 كما يجب التقيد بالمادة (36) قانون الموازنة العامة للعام 2000 قبل اقامة المشاريع عليها.

ـ في حال طلب الاشغال على طرق الأمر الواقع يجب تأمين:

1 ـ إفادة من البلدية والمختار بأن هذا الطريق قد مضى عليه أكثر من عشرين سنة.

2 ـ صور للطريق تبين ان البنية التحتية من كهرباء او هاتف او مجارير او قساطل مياه الشرب منفذة عليها وعليها ابنية قائمة موقعة من المساح ورئيس البلدية، بالاضافة الى افادة من شركة الكهرباء بأنها أقامت شبكة لانارة وتغذية الكهرباء على هذا الطريق وافادة عن شركة مياه الشرب بأنها اشادت شبكة مياه للشرب عليها.

3 ـ في حال طلب توسيع طرقات عامة يجب ان يضم موافقة المالكين الذين يجري التوسع في عقاراتهم مسجلة لدى كاتب العدل.

4 ـ في حال طلب العمل على طرق افراز يجب نقل ملكية هذه الطرق الى املاك بلدية عامة ونقل ملكية الحدائق المفرزة الى ملكية البلدية الخاصة وفق نص القانون رقم 388/ 2001.

المادة الثالثة:

تقوم الدوائر المختصة في المديرية العامة للادارة والمجالس المحلية بدراسة تلك المشاريع وتبدي رأيها بالملف وفقاً للمستندات المبينة أعلاه بحيث توافق الاجهزة المختصة في المديرية العامة على نوعية المشاريع المحددة وفق قرار المجلس البلدي.

المادة الرابعة:

يتم تنفيذ المشروع من قبل البلديات واتحادات البلديات وعلى مسؤوليتها وفقاً لأحكام قانون البلديات وأصول المحاسبة العمومية او اصول المحاسبة لدى البلديات واتحادات البلديات غير الخاضعة لقانون المحاسبة العمومية. وبعد موافقة الوزير على الملف وتوقيع أمر الدفع، يعاد الملف الى المديرية العامة للادارات والمجالس المحلية ليصار الى تسليم أمر الدفع والملف الى البلدية او الاتحاد.

المادة الخامسة:

عند انتهاء المشروع، تبلغ البلدية المعنية او مجلس الاتحاد الوزارة عن تنفيذ المشروع بموجب تقرير مفصل.

المادة السادسة:

لا يقبل درس أي مشروع انمائي قبل ان تبلغ البلدية عن تنفيذها للمشاريع الانمائية السابقة والصادرة بموجب المراسيم 614/ 2008 و2339/ 2009 و4608/ 2010.

المادة السابعة:

ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة، بيروت في 25 تشرين الثاني 2010

وزير الداخلية والبلديات

زياد بارود

نحو عقد بلدي عصري للخروج من التخلف (*)

رمزي سلامة
مدير سابق لمكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت

تكثر في هذه الأيام كتابات الصحافة حول ائتلافات الأحزاب والعائلات وسائر القوى السياسية في المدن والبلدات والقرى لتجنيبها المعارك الانتخابية البلدية، كما تطاول هذه الكتابات في أحيان كثيرة الصراع على السلطة في النطاق البلدي، لدرجة أن بعض الصحف تستعمل عبارة «أم المعارك» لوصف ما قد يجري في بعض هذه المدن والبلدات والقرى.

وفي الحالتين، نادرا ما تتطرق هذه الكتابات إلى البرامج الانتخابية للمرشحين واللوائح، فكأن ما يجري هو فقط صراع على السلطة في النطاق البلدي وإثبات وجود سياسي تحضيرا للانتخابات النيابية المقبلة. ولا تجد في هذه الكتابات أي برنامج تنموي، مع ان الكثيرين من السياسيين الذين يدعمون هذه اللائحة أو تلك، أو الذين يسعون لتكوين الائتلافات لا ينفكون عن التصريح بأن الانتخابات البلدية هي شأن تنموي بامتياز.

ان من واجب المواطنين الحريصين على مستقبل بلداتهم أن يدعوا إلى صياغة عقد بلدي تنموي بين بعضهم كمواطنين ومع المجالس البلدية العتيدة في بلداتهم، وأن يتوجهوا إلى المرشحين إلى الانتخابات البلدية وإلى السياسيين وقادة الأحزاب الذين يدعمون المرشحين، ليطلبوا من جميعهم الالتزام بالميثاق الأخلاقي والتنموي التالي نصه، وإعلان هذا الالتزام في برامجهم الانتخابية وتصريحاتهم العلنية واجتماعاتهم مع أهالي بلداتهم.

أولا ـ الميثاق الأخلاقي:

1. **الموضوعية والحياد:** الالتزام في أي عمل يقوم به المجلس البلدي ورئيسه باحترام حق كل مواطن من البلدة ومن القاطنين فيها باعتناق أي من الآراء السياسية والانتساب إلى أي من الأحزاب، وعدم التمييز بين المواطنين والعائلات والأحياء السكنية بناءً على آرائهم السياسية، أو التزاماتهم الحزبية، أو انتماءاتهم العائلية، أو مركز قيدهم، ومعاملة الجميع بالمساواة، واتخاذ القرارات بموضوعية وحيادية تامة، مستلهمين في ذلك المصلحة العامة للبلدة وأبنائها والقاطنين فيها، بعيدا عن أي كيدية أو محسوبيات أو تمييز من أي نوع كان.

2. **النزاهة:** التزام المجلس البلدي ورئيسه بنأي أنفسهم عن مزج مصالحهم الشخصية مع المصلحة العامة، والابتعاد عن أي نفع شخصي، مباشر أو غير مباشر، من المشاريع التي يقوم بها المجلس البلدي، والالتزام القاطع بعدم تفضيل ذوي القربى والأخصاء والمحازبين في أي من العطاءات والعقود والمناقصات والمزايدات التي يقوم بها المجلس البلدي.

3. **الشفافية والتواصل:** في ظل المادة 35 من قانون البلديات التي تنص على سرية اجتماعات المجلس البلدي والتي يتعين تعديلها لجعل اجتماعات المجلس البلدي علنية تماشيا مع التوجهات الدولية في هذا المجال، الالتزام بشفافية القرارات التي يتخذها المجلس البلدي ورئيسه، من خلال الإعلان العلني المسبق عن مواضيع الشأن العام المدرجة على جدول أعمال المجلس، والإعلان العلني اللاحق عن مقرراته ومقررات رئيسه ذات الطابع العام، ولا سيما عن طريق تعليق جدول الأعمال والمقررات على مدخل دار البلدية (...).

4. **المناقشة المفتوحة:** الالتزام بالدعوة إلى اجتماعات عامة في البلدة، مفتوحة، لمشاركة جميع مواطني البلدة والمقيمين فيها، من أجل مناقشة قضايا البلدة العامة، والالتزام تحديدا بالدعوة على الأقل لاجتماع عام واحد في السنة، من أجل عرض ومناقشة خطط البلدية وموازنتها السنوية.

5. **إشراك المواطنين في القرارات:** الالتزام بإشراك أبناء البلدة في قرارات الشأن العام ذات الوقع المستقبلي، ولا سيما من خلال إقامة ما لا يقل عن ثلاث لجان استشارية دائمة مرتبطة بالمجلس البلدي تؤلف كل منها من بعض أعضاء المجلس البلدي، وبعض المرشحين غير الفائزين، ومن أغلبية من أبناء البلدة ممن لم يترشحوا إلى انتخابات 2010، لا سيما النساء، والشباب، وممثلي هيئات المجتمع المدني من النوادي والجمعيات وغيرها، وذلك استنادا إلى المادة 53 من قانون البلديات التي تتيح للمجلس البلدي إنشاء مثل هذه اللجان.

6. **التعاون الصادق:** التزام المرشحين الذين لم يفوزوا في الانتخابات البلدية، والتزام الأعضاء الفائزين من اللوائح التي لم تحصل على أغلبية المجلس البلدي بالتعاون مع سائر أعضاء المجلس في سبيل المصلحة العامة، من خلال مساهمتهم النشطة في أعماله، ومساهمتهم في عمل اللجان والاجتماعات العامة، والتزام اللائحة الفائزة بالعمل وفق الروحية نفسها، وعدم التعامل مع الفائزين من اللوائح الأخرى او المنفردين، بصفتهم أقلية او معارضة.

ثانيا ـ الميثاق التنموي:

توافقا مع مضمون المواد 49 إلى 51 من قانون البلديات التي تحدد صلاحيات المجلس البلدي ورئيسه:

1. **التخطيط الاستراتيجي:** الالتزام بالعمل مع السلطات المختصة على

اعتماد مخطط توجيهي عام للبلدة، يشمل تخطيط الطرق وتقويمها وتوسيعها وإنشاء الحدائق والساحات العامة، بما يكفل النمو العمراني المتوازن والمتناسق للبلدة، ويعزز مكانتها التفاضلية لأبنائها والقاطنين فيها والراغبين في التملك والإقامة فيها، ويحافظ على مقومات هذه المكانة من أي نوع كانت (تراثية، طبيعية، سياحية، زراعية، الخ). وعلى خصوصية كل بلدة.

2. **النمو العمراني:** الالتزام بوضع برنامج مرحلي متكامل للأشغال العامة، والتجميل، والمياه، والإنارة، والحدائق العامة، ولا سيما تلك المجهزة خصيصا للأطفال.

3. **التنمية التربوية والثقافية:** الالتزام بالمساهمة في التنمية التربوية والثقافية، عبر لحظ الاعتمادات اللازمة في الموازنة السنوية لدعم المدارس الرسمية الموجودة في البلدة، وإنشاء مكتبة عامة وتعزيز هذه المكتبة حيثما وجدت، ودعم أنشطة الهيئات الثقافية الفاعلة، والقيام بالدراسات اللازمة لتوسيع نطاق الاهتمام البلدي بالتنمية التربوية (مثل وضع برامج لدعم أهالي التلامذة المحتاجين وتشجيع المتفوقين، وتنظيم النقل المدرسي، وغير ذلك)، وبالتنمية الثقافية (مثل تعزيز الأماكن الأثرية والتراثية، والاهتمام بالأبنية التراثية ولا سيما تلك المهددة بالاندثار، والاهتمام بالتراث ذي العلاقة بالعادات والتقاليد والفنون الشعبية والصناعات الحرفية، وغير ذلك)، بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية، الحكومية والأهلية.

4. **التنمية الصحية والاجتماعية:** الالتزام بالقيام بالدراسات اللازمة للتوصل إلى وضع برنامج متكامل للتنمية الصحية والاجتماعية وتنفيذه، ولا سيما البحث في إمكان إنشاء مسلخ بلدي عصري، ورعاية الشؤون الصحية، الوقائية والعلاجية، ومساعدة المحتاجين من أبناء البلدة، وتعزيز دور المرأة والشباب، ودمج الأشخاص ذوي الاعاقات، وتعزيز هيئات المجتمع المدني، وتنمية الأنشطة الرياضية بمختلف أنواعها، وبحث إمكان إنشاء مسبح بلدي وملاعب للرياضات المختلفة، وتنمية الأنشطة الشبابية، ولا سيما دعم الأندية الشبابية وتشجيع إنشاء بيوت ومخيمات للشباب، ورعاية الصناعات التقليدية والترويج لها بمختلف الأساليب وبالتعاون مع الجهات المعنية.

5. **التنمية البيئية:** القيام بالدراسات اللازمة للتوصل إلى وضع برنامج متكامل للتنمية البيئية وتنفيذه، ولا سيما الالتزام بإنشاء محميات طبيعية في نطاق البلدة للحفاظ على أهم جماليات الطبيعة فيها (حيثما وجدت)، وإعادة النظر بالوسائل الحالية لمعالجة النفايات الصلبة، ولا سيما العمل على فرز هذه النفايات في منشئها (البيوت والمحلات والمطاعم والفنادق وسواها) لإعادة تدويرها، وإنشاء المطامر للنفايات العضوية، وتجميعها وهرمها وتحويلها في المطامر إلى سماد عضوي، والعمل على الحد من استخدام المبيدات وسائر المواد الكيماوية المضرة بالبيئة، وتطوير معالجة المياه المبتذلة والنفايات الصناعية للحد من تلوث البيئة، وبخاصة الجداول والأنهار والمياه الجوفية والمناظر الطبيعية.

6. التنمية السياحية والإعلامية: الالتزام بوضع برنامج متكامل للتنمية السياحية وتنفيذه، بما في ذلك الاستفادة المثلى من المعالم الطبيعية والأثرية والتراثية والمرافق والتجهيزات السياحية التي تتحلى بها البلدة، والترويج الأمثل لها عبر مختلف وسائل الإعلام والوسائط المتعددة التقانات، بما في ذلك على الطرقات العامة ومن خلال مواقع الإنترنت.

7. **تعزيز عمل اتحاد البلديات:** ليصبح بالفعل قاطرة التنمية العمرانية والاقتصادية والبيئية لمجمل قرى وبلدات القضاء ويساهم في تحقيق التنمية الشاملة.

8. **تنمية العلاقات الخارجية:** الالتزام بالعمل على إقامة علاقات تعاون وتبادل خبرات مع بلدات أخرى ذات طابع مماثل للبلدة في لبنان والخارج، وبخاصة حيث يوجد مهاجرون فاعلون من البلدة في بلدان الاغتراب، وذلك من خلال إقامة علاقات توأمة ما بين البلدة وهذه البلدات، وانتساب البلدة إلى الاتحادات العربية والدولية المعنية بهذا الشأن.

9. **تنظيم مؤتمر تأسيسي للتنمية البلدية ومؤتمرات متابعة سنوية:** الالتزام بتنظيم مؤتمر تنموي تأسيسي يعقد بعد وقت قصير من إعلان نتائج الانتخابات البلدية، بمشاركة المواطنين وممثلي هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل مناقشة الخيارات التنموية للبلدة، على أن يستند المجلس البلدي إلى نتائج هذا المؤتمر في تحديد خطط عمله وأولوياته، والتزام المجلس البلدي بعقد دورة سنوية لهذا المؤتمر لمناقشة تقدم العمل، والإسهام في اقتراح أفكار مستقبلية لتطوير العمل البلدي بشكل مستمر.

مقابل التزام المرشحين، والتزام المجلس البلدي الفائز بالانتخابات بهذا الميثاق الأخلاقي والتنموي، يتعهد مواطنو البلدة المسجلون في قيودها والمقيمون ضمن نطاقها البلدي الالتزام بدعم المجلس البلدي المنتخب ورئيسه مهما كانت نتائج الانتخابات، واعتبارهم يمثلون كافة أبناء البلدة، وتسهيل قيامهم بالمهمات التي تعود إليهم بموجب قانون البلديات وسائر القوانين والأنظمة النافذة، من دون أي اعتبار حزبي أو عائلي أو شخصي. كما يتعهدون بالمشاركة الفعالة في عملية الاقتراع، وبالمشاركة في اللجان والاجتماعات، والمساهمة في تحمل مسؤولياتهم المواطنية في المشاركة في تنفيذ برنامج العمل التنموي البلدي، وفي تحمل مسؤولياتهم في مراقبة عمل المجلس البلدي ورئيسه ومدى التزام هؤلاء بهذا الميثاق الأخلاقي والتنموي، وبالعقد البلدي الذي يتوافقون عليه في المؤتمر التأسيسي، وبالمصلحة العامة للبلدة.

(*) (نشر في جريدة السفير العدد 1/5/2010، على أبواب الانتخابات البلدية الأخيرة، وتعميماً للفائدة اخترنا إعادة نشره).

بلدية الريحان:

العبور من مغارة

تحقيق وتصوير: عامر فرحات

لا بد وأنت تعبر احدى أجمل مناطق لبنان في جبل عامل، أن تشتمّ فوح الأشجار المعمرة، وعبق الأرض التي ارتوت لسنوات طويلة من عرق المقاومين ونجيع الشهداء الذين هزموا المحتل مرات لا تحصى في هذه المنطقة، وصنعوا لوطننا نصره العزيز.

هي الريحان التي أكملت عامها العاشر في الحرية، تستعيد حضورها، متربعة في عش النسر في أعالي جبل أخذت منه اسمه، فصارت ريحانة قرى وبلدات جبل عامل.

ولا بد لك عند زيارتك لها اليوم أن تتوقف عند مشهد طرقاتها وساحاتها التي تبدو عليها بوضوح لمسات بلديتها، وسعيها الدؤوب من خلال سلّة من المشاريع الانمائية الى اعادة البلدة الى موقعها الطبيعي.

وتكتنز الريحان في جوفها مغارة طبيعية وهبها اياها الخالق، لتزيد الى البلدة معلماً سياحياً، سيجعل منها عند افتتاحه مقصداً للسياح والمصاطفين والمتنزهين، وسيتقدم بالريحان خطوات على طريق الانماء.

«الامانة ـ العمل البلدي» زارت الريحان واطلعت على جهود بلديتها في تنفيذ مشروع المغارة، وعملها الانمائي.

كلنا سمعنا عن مغارة الريحان، وما تكتنزه في جوفها من عناصر أبدعها الخالق، لكن هل تكون هذه المغارة هي البوابة التي ستخرج الريحان منها الى دائرة الضوء؟ لتتربع فوق قمة البلدات السياحية اللبنانية.

هذا السؤال حملناه الى رئيس بلدية الريحان المهندس فيصل زين، الذي أكد أن «مغارة الريحان كنز مدفون منذ عقود، وما نعمل عليه حالياً هو اخراجه إلى الحياة».

ويقول زين إن «اكتشاف المغارة تم في ثلاثينيات القرن الماضي وكان ذلك بطريقة بسيطة ومحض صدفة من خلال احد الرعاة الموجودين في المنطقة».

لم تخرج المغارة الى العلن طوال تلك السنوات، وزاد الاحتلال الصهيوني للمنطقة من التعمية عليها، حتى كان التحرير في العام 2000، ليحمل للمنطقة خبر المغارة وكأنها تكتشف من جديد. ويشير زين الى أنه «بعد التحرير قامت البلدية والجمعيات الاهلية في البلدة بالتواصل مع نادي المغاور في لبنان، بهدف استكشافها، وانجاز تقرير عنها، وتحديد مدى امكانية الاستفادة منها كمعلم سياحي».

يضيف: «تم دخول المغارة من بابها الصغير واستكشاف معالمها من قبل المختصين الذين أكدوا على اهميتها، وبالفعل تمت مباشرة العمل بها في بداية العام 2003، حيث تم استحداث مدخل يمكن الدخول منه الى المغارة سيراً على الاقدام،

إهتمام بالنواحي الجمالية والتراثية للبلدة

وفي العام 2006 عملت البلدية على انجاز موقف للسيارات والحافلات الكبيرة في الباحة الخارجية للمغارة، كما وتم بناء قاعة داخلية مرصوصة ومرصوفة بحجارة من نفس حجارة المنطقة في نفس الوقت انجز فريق المهندسين والعمال المولج بتأهيل المغارة الممرات والإنارة التجميلية ووسائل السلامة العامة بينما كانت البلدية تقوم بعمليات تشجير واسعة في محيطها وتأمين الانارة اللازمة وتزفيت ورصف الطرقات ووضع مقاعد للسياح والزوار».

وعن حجم المغارة يقول زين: «طول المغارة 180متراً وعرضها يصل في بعض الاماكن الى عشرة امتار. وسيكون هناك ممرات اجبارية للزائرين لمنعهم من الاقتراب او لمس اثريات المغارة من منحوتات طبيعية او كريستال»، لافتاً الى أنها ستشكل فرصة للباحثين والعلماء لاجراء ابحاثهم واختباراتهم».

ويوضح زين أن «البلدية تقوم حالياً وبالتعاون مع شركة ماباس التي تدير شركة مغارة جعيتا على انهاء العمل في الممرات الداخلية للمغارة واضافة إنارة باردة تتحمل الرطوبة، ونسأل الله الانتهاء من العمل في الربيع القادم».

ويؤكد زين أن «المغارة فيها مكونات كلسية في غاية الجمال والروعة تأخذ اشكالا متنوعة ومختلفة تجعل من المغارة معلما سياحيا هاما على صعيد المنطقة ولبنان تضاهي بجمالها مغارة جعيتا ومعالم أخرى موجودة في لبنان»، و خلال مرافقتنا الى المغارة في زيارة استطلاعية اعتبر أن منطقة الريحان وامتداداً الى منطقة اقليم التفاح ستحول الى منطقة جذب سياحي، بدءاً من معلم مليتا للسياحة الجهادية، والمغارة التي نأمل افتتاحها في الفترة المقبلة، اضافة الى مقام النبي سجد الذي يقع على تخوم بلدة سجد والذي كان من اهم المواقع الاسرائيلية ابان الاحتلال»، وتوقع أن «تؤدي هذه المعالم الراسخة الى تنشيط الحركة السياحية في المنطقة وتنميتها على كل المستويات».

وتخطط البلدية لجذب المتمولين والمهتمين للقيام بمشاريع بالقرب من المغارة كالاستراحات والمحلات التجارية والفنادق الصغيرة.

إنجازات البلدية

وبشكل موازٍ لأعمالها في تأهيل المغارة، عملت بلدية الريحان على مجموعة من المشاريع لتأهيل البنية التحتية في البلدة، منها ما أنجز ومنها ما هو قيد الانجاز، ويقول زين إن «في خطتنا مشاريع لمدة عشر سنوات، وهي جاهزة للتنفيذ بعد ان قمنا بتأمين وإنهاء دراساتها واعتماداتها من خلال مؤسسات دولية ومحلية. ومن هذه المشاريع: الحديقة العامة، الملعب، الحسينية، مشروع الصرف الصحي. وطرقات وأرصفة وغيرها».

ويوضح أن «مشروع الصرف الصحي بدأ العمل به عام 2005 لغاية العام 2009 وتستمر البلدية في استكمال تمديد شبكة الصرف الصحي كلما سمحت الفرصة بايجاد التمويل، وقد امتدت الشبكة لغاية محطة التكرير في الطرف الغربي للقرية عند حدود سجد العقارية وفي ارجاء عديدة من القرية، وبلغ طولها لغاية الآن نحو 9 كلم». ويشير الى أن «هناك مشروعاً يعمل عليه بين اتحاد بلديات الريحان واتحاد بلديات اقليم التفاح لتنفيذ مشروع صرف صحي شامل لها، وذلك لتفادي تلويث المياه الجوفية التي ترتوي منها قرى المنطقة وثلث قرى الجنوب تقريبا، وفي مقدمتها نبع الطاسة، أما محطة التكرير التي بنيت لتكرير مياه الصرف الصحي، فتمر في ثلاث مراحل لتصل الى الاستعمال المنزلي. ويستخرج في الختام مواد وأسمدة للمزروعات».

الطرقات

ومنذ العام 2004ولغاية اليوم قامت البلدية بشق 2 كلم طولا من الطرقات لتسهيل عمل المزارعين في أراضيهم، كما قامت بتأهيل 15 كلم من الطرقات الرئيسية والداخلية في البلدة، ووضع أحواض الورود والنصوب على جوانب الطرقات بالتعاون مع النادي الثقافي الاجتماعي، اضافة الى تأهيل مداخل البلدة ورصفها وتشجيرها، وإقامة الجدران الحجرية التجميلية على جوانبها.

وقامت البلدية ومنذ العام 2004 بتمديد شبكة الإنارة العامة في كافة شوارع البلدة بطول 12 كلم بالإضافة إلى تركيب أكثر من 200 جهاز إنارة أمام جميع المنازل والطرقات الداخلية والعامة.

كما وتقوم البلدية وعلى مختلف الصعد بتقديم مساعدات وخدمات لأهالي البلدة منها صيانة أملاك الوقف وفتح الطرقات من الثلوج في الشتاء ورش المبيدات ورفع النفايات وتأمين مياه الشفة عبر صيانة ومد

شبكات المياه وتركيب مضخات للمياه في العين الكبيرة، بالاضافة الى انشاء عبّارات وأقنية لتصريف مياه الامطار.

وفي اطار العمل على المشاريع التجميلية عملت البلدية على تأهيل مشروع العين الكبيرة، فتمت زراعة مجراه ومحيطه، وتعميره بالحجر الكبير، وانشاء بركة لتجميع مياهه للاستفادة منها في أيام الصيف في ري المزروعات وتعبئة الصهاريج وسيارات الإطفاء، كما تم رصف محيطها لتصبح متنفسا للأهل للراحة والتنزه.

اهتمام تربوي وبيئي

لم يقتصر اهتمام بلدية الريحان على البنية التحتية، فهي ركزت على جوانب عديدة

منها التربية والزراعة والانشطة المختلفة، فقامت بتأهيل مبنى المدرسة الرسمية من تركيب واجهات للممرات ومشارب للمياه ومازوت للتدفئة، ودفاعات، وأبواب حديد وتأمين كهرباء، والمساهمة في نقل الطلاب والرحلات، كما ودأبت البلدية على دعم الانشطة الرياضية والتطوعية الشبابية في البلدة، وقامت البلدية بتكريم الطلاب الناجحين في الشهادات الرسمية والجامعية منذ العام 2005 وحتى العام 2009.

دأبت البلدية سنوياً في فصل الشتاء منذ العام 2005 على القيام بحملات واسعة من التشجير بمختلف انواع النصوب وعلى الاخص الصنوبرية منها في الاماكن الحرجية التي طالها الاحتلال، وفي الاراضي المشاعية الجرداء وعلى جوانب الطرقات العامة، ومتابعة الاعتناء بها على مدار السنة، وقد وصل عدد الشجيرات التي تمت زراعتها الى نحو 30 الف شجرة .كما أولت البلدية العناية المتواصلة لأحراج الصنوبر التي تشكل ثروة حقيقية للقرية، حيث يتزايد دخلها باستمرار من مليون ونصف مليون ليرة في العام 2003 الى 25 مليون ليرة في العام 2009. بعد ان تم تشحيل حوالى اربعة آلاف شجرة فيها وشق العديد من الطرقات في مختلف ارجائها.

وتتميز منطقة الريحان بغاباتها الشاسعة المعمرة وأعشابها وأزهارها النادرة، بالإضافة إلى أشجار الجوز والسنديان والصنوبر والزيتون والزعرور.

ومن اجل حماية هذه الثروة قدر المستطاع قامت البلدية بالتعاون مع اتحاد بلديات الريحان وجمعيات، ومساعدة برنامج التعاون الايطالي، بتدريب ستين متطوعاً للمساعدة في إطفاء الحرائق، إضافة إلى تجهيزهم بالمعدات اللازمة وبسيارة جيب إطفاء.

وبهدف دعم الإنتاج وتسويق التصنيع الزراعي المحلي، قامت بلدية الريحان خلال عام 2009 بمنح مقر للتعاونية الزراعية العامة في الريحان لتشغيل معدات تكسير الصنوبر البلدي، واشراك السيدات المنتجات للمونة البيتية في «معرض أرضي» لتسويق انتاجهن .ولن يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، فالحديقة العامة التي يتم انشاؤها، ستضم عدداً من الوحدات التي ستخصص لبيع الانتاج المحلي.

الريحان

تتربع الريحان على تلة في أعلى جبل الريحان، تحيط بها غابات الصنوبر والسنديان المعمرة منذ عشرات السنين. ترتفع عن سطح البحر 950 متراً، تحيط بها عرمتى من الشمال، وسجد من الغرب، العيشية من الجنوب، القطراني من الشرق.

تمتد أراضيها حتى نهر الليطاني جنوباً، بقيت تحت الاحتلال الاسرائيلي من العام 1982 حتى العام 2000، واشتهرت فيها ثكنة الريحان التي بناها العدو، وكانت عرضة لعشرات العمليات التي نفذها مجاهدو المقاومة الاسلامية، كما كانت الريحان ومحيطها مسرحاً لمئات المواجهات والعمليات النوعية.

اما مبنى البلدية فهو مؤلف من طبقتين، في وسط البلدة، تقوم البلدية بعملية تأهيل له كلما توافرت الامكانيات المادية لذلك. حيث تم تأهيل المكاتب في الطابق الارضي وتركيب عازل للسطح، كما وستعمل البلدية على تخصيص مكان فيها لمستوصف، ومركز للعمل الاجتماعي وللجمعيات في البلدة. أما الارض المحيطة بمبنى البلدية فان العمل جار فيها لإنشاء حديقة عامة وتشجيرها وزراعتها بالورود ووضع الانارة اللازمة لها وتعبيد طرقات للمارة وذوي الاحتياجات الخاصة، وبناء ملعب ميني فوتبول مع مدرجات له وحوض للمياه، وباحة لاقامة المناسبات مع مسرح.

ويختم رئيس البلدية فيصل زين بكلمة: كما دماء الشهداء، بلدية الوفاء، وفت بوعودها فروت الأرض بالعطاء.

حكي بلدي

على إذاعة النور

من إعداد وتقديم
الزميلة فاطمة مزنر

الزميلة مزنر خلال إستضافتها رئيس
إتحاد بلديات بعلبك الأستاذ بسام رعد

مـع الانطلاقـة الجديـدة للعمـل البلدي فـي لبنان عـام ألف وتسعمئة وثمانية وثمانين، بـدأت إذاعة النور بفتح الملف البلدي ومواكبة واقعه وهمومـه والتحديات التي تواجهه، وذلك للاطلالة علـى مفهـوم العمل البلـدي وتاريخه، وكيفية تعزيز هـذا المفهوم لـدى المواطنين، والتوقف عند المؤتمـرات والإصدارات وقرارات وزارة الداخلية المتعلقة بالبلديات، وأيضا أبرز الإنجازات البلدية فـي المناطـق اللبنانية كافـة، وبعناوين مختلفة، بـدءاً من «بلدية من لبنـان»، و«بلديـات 2006»، و«بلديتـي»، وأخيراً «حكـي بلدي»، الذي واكـب الانتخابات البلديـة والاختيارية لعـام 2010 بدءاً من عدد البلديـات والأقضية والمحافظـات والاحتياجات التنموية في المناطـق اللبنانية، ومن ثم بدأت الإطلالة علـى القوانين البلدية وجديـد إنجـازات البلديـات والاتحـادات، والمواضيـع البلديـة المتنوعـة، ودور البلديـات فـي العمليـة التنمويـة مـع استشراف مستقبل العمل البلدي في لبنان.

«حكـي بلـدي» يستضيف أكاديميـين وباحثيـن ومتخصصين فـي الشأن البلدي، ويستضيف أيضـا قانونيين ورؤساء بلديات من المناطق اللبنانية كافة.

«حكي بلدي» يبث كل ثلاثاء بعد موجز الساعة الثالثة

تلبيةً لنداء الأمين العام لحزب الله:

حزب الله والبلديات في خدمة متضرري العاصفة

عملاً بتوجيهات الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله قامت قطاعات حزب الله ومؤسساته والبلديات واتحادات البلديات في المناطق بتحرك واسع لإغاثة المنكوبين جراء العاصفة الثلجية الأخيرة، وتقديم المساعدات للأهالي المتضررين، وفتح الطرقات الى القرى والبلدات التي أقفلتها الثلوج.

وكان سماحة السيد نصر الله أعلن عن وضع إمكانيات حزب الله في خدمة الأهالي الذين تضرروا جراء العاصفة والأحوال الجوية الصعبة التي عاشها لبنان في الأسابيع الأخيرة، ودعا خلال كلمة له في مجلس عاشورائي جميع مؤسسات حزب الله الى تقديم المساعدات للاهالي في مختلف المناطق.

وفي البقاع، أعلنت مديرية العمل البلدي حالة الطوارىء عند كل البلديات والاتحادات، وقد سارعت البلديات الى جرف الثلوج عن الطرقات العامة والداخلية، لاسيما طريق رياق، بعلبك، الهرمل الذي تقع على عاتق وزارة الاشغال العامة والنقل مسؤولية فتحه، فتولى اتحاد بلديات غربي بعلبك هذه المهمة. كما وشكلت مديرية العمل البلدي غرفة عمليات مشتركة بينها وبين البلديات البقاعية للاهتمام بالاطراف النائية، فتم جرف الثلوج عن الطرقات المؤدية الى بلدات اليمونة، حام، معربون، جرود بيت مشيك وغيرها.

وفي منطقة حاصبيا العرقوب جرى العمل على فتح الطرقات المؤدية الى بلدات شبعا وكفر حمام وكفرشوبا، بالتزامن مع توزيع حصص من المؤن والأدوية على أهالي الهبّارية وكفرحمام وغيرها من البلدات السالكة طرقاتُها.

وفي صور قام حزب الله بتوزيع المساعدات على المنكوبين في مخيم جل البحر من فرش النوم والاغطية والمواد الغذائية والعينية. كما قامت اتحاد بلديات الريحان بالعمل على فتح الطرقات في انحائه، وفي منطقة جبيل عملت مؤسسات حزب الله على فتح الطرقات المؤدية الى البلدات بالتعاون مع بلديات المنطقة.

خلال فتح طريق اليمونة في البقاع

ورشتان حول الخطة الاستراتيجية للبلدية في المنطقة الثانية

أقامت مديرية العمل البلدي لحزب الله في منطقة الجنوب الثانية ورشة تدريبية لرؤساء البلديات في المنطقة وذلك حول «كيفية إعداد الخطة السنوية في البلدية» وأسس إعداد «الخطة الاستراتيجية». وقد قدّم المواد معاون رئيس المجلس التنفيذي لشؤون البلديات الحاج سلطان أسعد. هذا بالإضافة إلى ورشة أخرى تحت العنوان نفسه شارك فيها رئيس اتحاد بلديات جبل عامل ورئيس اتحاد جبل الريحان ورئيس اتحاد بلديات إقليم التفاح ونائب رئيس بلدية مشغرة وأعضاء من مجلسها البلدي

وفد إيراني يبحث الطاقة البديلة في زغرتا

استقبل رئيس بلدية زغرتا توفيق معوض وفدا من الخبراء الايرانيين يرافقهم الشيخ جميل كرم حيث جرى البحث في سبل ادخال الطاقة المتجددة الى منطقة زغرتا. وشرح معوض للوفد كيف تتم عملية تغذية منطقة زغرتا بالكهرباء والامكانيات المتاحة، وبحث معهم في السبل الآيلة الى توفير اكبر طاقة متجددة للمنطقة، كما تسلم منهم دراسة شاملة حول الطاقة البديلة.

السيد صفي الدين يلتقي بلديات البقاع:
حزب الله في خدمة البلديات من أجل أشرف الناس

برعاية رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله سماحة السيد هاشم صفي وبمناسبة عيد الغدير أقامت مديرية العمل البلدي في البقاع لقاءً مع البلديات في قاعة تموز في بعلبك بحضور حوالى 650 رئيس وعضو مجلس بلدي ومختاراً من مختلف البلدات البقاعية.

استهل اللقاء بفيلم عرضته المديرية يشرح رؤية العمل البلدي لحزب الله في السنوات القادمة.

بعد الفيلم، كانت كلمة راعي الحفل سماحة السيد هاشم صفي الدين الذي ركّز على مجموعة نقاط أساسية معتبراً أنها مفتاح النجاح في العمل البلدي. فأكد سماحته على أهمية التكليف في المستويين الشرعي والقانوني، لافتاً الى المساوئ والأضرار التي تنتج عن أي مخالفة على حسن سير العمل. ورأى أن المحافظة على المال العام أساسٌ في أي خطوة يقومون بها.

وطالب رئيس المجلس التنفيذي الرؤساء والأعضاء بالتركيز على الخطط بأن تكون مستوفية لكل شروط النجاح، وأن يعملوا على تفعيل التنمية الادارية المستدامة. كما أكد على البلديات رؤساءَ وأعضاءً العمل كفريق لأن يد الله مع الجماعة، مشدداً على أهمية مشاركة المجتمع الأهلي في برامج العمل.

ونوّه السيد صفي الدين بالنهضة التنموية التي شهدها البقاع في السنوات الأخيرة آملاً المضي قدماً في زيادة التنمية والاهتمام بالمشاريع، لافتاً الى ضرورة الاهتمام بالاعلام الاجتماعي، وتوضيح أهداف المشاريع وأبعادها، لأن ذلك يساعد على الترويج للمشاريع الانمائية.

وختم سماحته بالقول إن حزب الله في خدمة البلديات من أجل أشرف الناس.

بلديات البقاع في ضيافة مخيم العمل البلدي الأول

أقامت مديرية العمل البلدي لحزب الله في البقاع، مخيمها السنوي الأول في مدينة الشهيد السيد عباس الموسوي الكشفية في البقاع بمشاركة رؤساء البلديات والاتحادات البلدية وأعضاء من المجالس البلدية في المنطقة.

استمر المخيم على مدى يومين وتخلله ندوات وورش مختلفة تتصل بالشأن البلدي والتنموي والبيئي، اضافة الى نشاطات ترفيهية.

افتتح المخيم مسؤول منطقة البقاع في حزب الله الحاج محمد ياغي، وتضمن المخيم لقاءات مع رئيس المجلس السياسي في حزب الله سماحة السيد ابراهيم أمين السيد، وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن، معاون رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله الحاج سلطان أسعد، والخبير في الشؤون البيئية محمد بركي الذي تناول قضية النفايات والسبل الحديثة لمعالجتها.

واختتم المخيم بلقاء مع عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب السيد حسين الموسوي، جرى خلاله توزيع الميداليات على الفائزين في نشاطات المخيم المختلفة.

اتحاد بلديات بعلبك
يمهد لإنشاء مستديرة عند مدخل بعلبك

قام اتحاد بلديات بعلبك وبالتعاون مع بلديتي بعلبك ودورس بتنفيذ الاستملاك المقرر منذ العام 1989، الواقع عند مدخل دورس – بعلبك، من خلال ازالة المحلات الموجودة. ورعت مديرية العمل البلدي في حزب الله ايجاد صيغة توافقية بين الأهالي والبلديات، تم بنتيجتها تنفيذ الاستملاك تمهيداً لتحويلها لمستديرة، محولاً رئيسياً لحركة السير بين بعلبك والبلدات الواقعة الى غربها وجنوبها، اضافة الى البقاع الشمالي والهرمل.

وتجري حالياً دراسة المشروع مع وزارة الاشغال.

«التجربة الماليزية» لمعالجة النفايات

«معالجة 500 ألف طن من النفايات المختلفة، انتشال 250 ألف طن من النفايات وإعادة تدويرها، إنتاج 13 ألف ميغاوات من الطاقة بما يكفي لإنتاج الطاقة لمليونين 600و ألف أسرة ماليزية». هذه نتيجة ما حققه معمل إدارة النفايات في ماليزيا على مدى أربع سنوات، وباتت فكرة إنشاء معمل مشابه على الأراضي اللبنانية، مطروحة اليوم على البلديات، للتخفيف من مشكلة النفايات. وكان الحديث عن المعمل قد مثّل محور ورشة عمل عُقدت في منتجع فرح في مدينة النبطية وحملت عنوان «فرص العمل بين ماليزيا ولبنان، التركيز على إدارة متكاملة للنفايات».

10452 شجرة في غابة عيناتا

على مساحة لبنان 10452 كلم م افتتحت بلدية عيناتا في قضاء بنت جبيل مشروع التشجير الذي جاء برعاية وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن وبالتعاون مع جمعية جذور لبنان والجيش اللبناني وقوات اليونيفيل. مشروع التشجير هذا سيأتي بـ 10452 شجرة من الأنواع الحرجية على مساحة تبلغ حوالى 350 ألف م مربع من اراضي عيناثا.

الاحتفال أقيم في منطقة «كتف العاصي» بحضور حشد من اهالي البلدة ونواب المنطقة وممثل وزير الداخلية زياد بارود وضباط وجنود من الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل. الوزير الحاج حسن الذي نوّه في كلمته بالمشروع قام بزرع الشجرة الأولى في «مشروع تشجير عيناتا».

وكان للوزير الحاج حسن قامٍ بجولة في المنطقة عقد خلالها اجتماعاً مع اتحاد بلديات بنت جبيل تم خلاله البحث في سبل تنمية المنطقة.

حاطوم يشارك في مؤتمر السلطات المحلية للضواحي وأطراف المدن

بدعوة من برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي UNDP – ART GOLD شارك نائب رئيس بلدية حارة حريك المهندس أحمد حاطوم ومديرة البرنامج في الضاحية الجنوبية ماري هيلين قصاردجيان في مؤتمر السلطات المحلية للضواحي وأطراف المدن في مدينة خيتافي في ضواحي العاصمة الاسبانية مدريد، بمشاركة أكثر من 500 شخصية يُمثّلون أكثر من 25 دولة من جميع أنحاء العالم.

وقد أكّدت كلمات المشاركين في المحاور الثلاثة على أهمية تنمية القدرات الموجودة في الضواحي وأطراف المدن لمواجهة التحدّيات المستقبلية والعمل على بناء ثقافة مشاركة لجميع المُقيمين لصنع القرارات وتنفيذها وليس المشاركة فقط في تنفيذ القرارات، كما تمّ التأكيد على ضرورة المعرفة والاستفادة من كافة القدرات والإمكانيات التي تتمتّع بها الضواحي وأطراف المدن من أجل العمل على إيجاد عملية تنموية شاملة ومُستدامة

حاطوم الثاني إلى اليمين خلال مشاركته في المؤتمر

والتخطيط لمواجهة سطوة المدن.

من جهته ركز حاطوم في كلمته على تعريف المجتمعين بالأوضاع التي نعيشها في لبنان بشكل عام والإضاءة على الواقع الذي تعيشه ضاحية بيروت الجنوبية بشكل خاص لناحية عدد السكان والواقع الاقتصادي والإجتماعي والتنوّع الثقافي والديني، لافتاً الى أن «التحدّي الأكبر جاء نتيجة العدوان الصهيوني الإسرائيلي عام 2006 وما رافقه من تدمير للمباني والمنشآت المدنية».

وأكّد حاطوم على أهمية المشاريع الإستراتيجية التي تُنفّذها البلدية بالتعاون مع UNDP – ART GOLD مثل مركز بلدية حارة حريك للتدريب والتأهيل المهني ومركز الرعاية الصحية الأولية PHCC ووكالة الضاحية للتنمية الاقتصادية DADA.

آلية التنمية النظيفة في حولا

تـمّ توقيـع اتفاقية تعاون بين بلدية حـولا وحلف الخضر برعاية وزيـر البيئة محمد رحال للاستفـادة من آلية التنمية النظيفة، وتشمـل الاتفاقية آلية تأمين وتركيب سخانات مياه على الطاقة الشمسية بإشراف المركز اللبناني لترشيد الطاقة وبأسعار مدعومة لجميع أهالي البلدة. وقـام ممثلو الحلف بشرح فوائد المشـروع البيئية والاقتصادية بحضـور الأهالي في حسينية البلـدة، وتـم تعريـف الغاية من الاستفـادة من آلية التنميـة النظيفة، التي ينفـرد فيها حلف الخضـر فـي لبنـان نتيجـة اتفاقيـة كيوتو والتـي نصت علـى تمويـل الشـركات الخاصة في الـدول النامـيـة التي تساعد علـى تنظيف البيئـة وتخفيف انبعاثـات ثاني أوكسيـد الكربون، علـى أن تقـوم هذه الشـركات بتنفيـذ مشاريـع لتأميـن الطاقة البديلـة وبأسعـار مدعومة. وفـي إطار هذه الاتفاقية تعهدت البلدية بالقيـام بتأمين القطع اللازمة للتركيب على حسابها واليـد العاملـة مـن أهل البلـدة لتدريبها من قبـل اختصاصيـي حلف الخضر علـى التركيب والصيانة.

مـن جهـة ثانية تسلم رئيس بلدية حولا عـدي مصطفى من الكتيبـة الاسبانية العاملة في اطار القوة الدولية المعززة مولدا كهربائيا بقوة «100 V.K».

البلديات واللامركزية الإدارية

«البلديـات واللامركزيـة الإدارية» هو عنوان النـدوة المتخصصة التـي أقامتها «هيئـة تطوير العمـل البلدي» فـي بيروت، حضرها ممثل رئيـس الجمهورية اللبنانية الوزيـر شربـل نحاس وعدد مـن الوزراء والنواب ورؤساء وأعضاء المجالس البلدية ومهتمون بالشأن البلـدي، وذلك في اوتيل فينيسيا انتركونيننتال في بيروت.

افتتح النـدوة رئيس هيئة تطوير العمل البلـدي نبيـل سوبـره بكلمـة عـرّف فيها بأهداف النـدوة، فاعتبر أن «توزيع القرار الاداري لا السياسـي للدولة على مناطقها مـن خـلال عمليـة انتخابية يشـارك فيها المقيمون، هو أمـرٌ يسهل التنمية المحلية والانماء المتوازن في أرجاء الوطن، ويحفّز مشاركة المواطنيـن في القرارات الادارية، ويحـدُّ مـن تدخـل السياسييـن لصالـح المقيمين». ثم ألقى رئيس بلدية بيروت بلال حمد كلمة قبل أن تنطلق أعمال الندوة التي قسّمت الى 5 محـاور، بدءاً من اللامركزية الإدارية، مفهومهـا وأركانها» و«البلدية بين النصوص والتطبيق، معوقات العمل البلدي فـي لبنان»، وانتهـاءً بـ«اللامركزية الإدارية كرؤيـة مستقبلية وموقعها فـي وثيقة اتفاق الطائف».

واختتمـت الندوة بكلمـة ألقاها الطالب الفائـز بأفضـل بحـث يتنـاول اللامركزية الإدارية/ وتم توزيـع الجوائز على الطلاب الفائزيـن وتقديـم شهـادات للمشاركيـن بالندوة.

محال النرجيلة ممنوعة في كفر رمان

أصدرت بلدية كفررمان قراراً يقضي بإقفـال عشـر محـال لتوزيـع «دلفـري النرجيلة» غير مرخص لها وفرض رقابة مباشرة على محـال الإنترنت الموجودة في البلـدة وتحديد ساعـة إقفالها عند العاشـرة مساء، إضافـة إلى منع دخول الشباب إليها ممن تقل أعمارهم عن 18 عاما.

ويأتـي هذا القـرار الفريد من نوعه علـى خلفيـة إستفحال ظاهـرة تدخين «النرجيلة»على الطرقـات وفي الأماكن العامـة ونظـراً لارتفـاع نسبـة الاولاد الذين يدخنونها برغـم أن أعمارهم لم تتجاوز الـ 12 سنة، ما ينعكس سلباً على أوضاعهم الصحيّة والعلمية.

وأكّـد رئيـس البلدية كمـال غبريس الالتـزام الكامـل والسعـي لتنفيـذ هذه القـرارات، كـون البلديـة تـرى فيهـا إصلاحاً وصلاحاً للبلدة.

مكافحة النفايات المنزلية بالاستعانة بالدجاج!!

ابتكرت بلجيكا طريقة جديدة لمكافحة النفايـات المنزليـة، وذلـك عـن طريـق الاستعانة بالدجاج. وستوزع مدينة موسكرون 50 زوجـا من طيور الدجاج على الأسر التي لديها منـازل ذات مساحات كبيـرة، لتقوم هـذه الطيور بالتهام بقايـا الطعام الفائض عـن حاجة الأسر. ولكن يجـب على السكان المشاركين في هذه الحملة التعهد بعدم أكل الدجـاج الذي سيتم توزيعه أو التخلص منه لمدة سنتين على الأقل.

بلدية الدوحة: إنجازات وتطلعات

ماجدة ريا

تعتبر الدوحة المدينة الأهم في قطر، فضلاً عن كونها عاصمة الدولة والمركز الاقتصادي والتجاري فيها. ولذلك لم يكن غريباً أن تكون الدوحة هي أول مدينة قطرية تحظى ببلدية وذلك عام 1963. ومنذ ذلك الحين قدمت البلدية الكثير من الإنجازات التي تحسب لها، فضلاً عن تأمين تنظيم داخلي متطور قادر على مواكبة تطور المدينة وازدهارها.

تاريخ البلدية

يعود تاريخ البلديات في دولة قطر إلى عام 1963م عندما أنشئت بلدية قطر أقدم بلدية في الدولة، بموجب القانون رقم 11 ولم يمر وقت طويل حتى صدر القانون رقم 15 لسنة 1963م بتنظيم بلدية الدوحة، وبناءً لهذه المادة فقد تم تغيير اسم بلدية قطر لبلدية الدوحة.

ونصت المادة (1) من المادة (2) على أن تنشأ بلدية للدوحة وتكون لها شخصية معنوية وتعتبر من المؤسسات العامة تكون غايتها العمل بخير الوسائل على تقدم الدوحة عمرانياً وصحياً.

وتقع بلدية الدوحة في عاصمة دولة قطر وتشرف على مدينة الدوحة التي رسمت حدودها بالقانون رقم (16) لسنة 1988م وتبلغ مساحتها الإجمالية (121.500.000) متر مربع.

ولقد قامت بلدية الدوحة منذ نشأتها بمختلف أقسامها ووحداتها بإنجازات عديدة راعت فيها تسهيل وسرعة إنهاء المعاملات والمراجعات في كل ما يخص الخدمات البلدية وذلك من خلال التخطيط العلمي المنظم، ودَعمت تلك الخطط والبرامج بالتشريعات والقوانين اللازمة للحفاظ على تلك المكتسبات.

وشهدت مدينة الدوحة ثورة عمرانية وصحية ضخمة بذلت بلدية الدوحة وبدعم من وزارة البلدية والتخطيط العمراني جهوداً ضخمة لتقدم المدينة والنهوض بها والرقي بمستوى الخدمات التي تقدمها حتى وصلت المدينة لما عليه الآن.

الصلاحيات والمهام

وتختص بلدية الدوحة ضمن حدودها الجغرافية بما يلي:

1- اقتراح السياسات الجديدة والبرامج والخطط والقرارات والميزانيات اللازمة لتطوير البلدية، وتقدم العمران فيها والنهوض بمرافقها العامة بالتنسيق مع الإدارات المتخصصة بالوزارة.

2- تنفيذ برامج النظافة العامة، وجمع النفايات من المباني والمنشآت وكنس الشوارع، والتخلص من النفايات، وتحرير محاضر الضبط بحق المخالفين، ومكافحة الحشرات والقوارض، وتنظيم الحملات اللازمة في المنازل والشوارع والمناطق، وفقاً للبرامج المقررة والمعايير الفنية الموضوعة.

3- الإشراف على الحدائق والمتنزهات وصيانتها وإدارتها وإعدادها للجمهور وفقاً للخطط والبرامج التي تضعها الإدارة المختصة في الوزارة.

4- إصدار تراخيص البناء والصيانة والهدم، ومراقبة أعمال تنفيذ المباني للتأكد من مطابقتها للمخططات والمواصفات المعتمدة من الجهات المختصة، وإصدار شهادات إتمام البناء، وتحرير المحاضر

بحق المخالفين وإجراء الصلح في المخالفات.

5- التفتيش على أماكن عرض وبيع وتخزين ونقل وتصنيع وإنتاج المواد الغذائية، ومراقبة تطبيق القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالمواد الغذائية وصلاحيتها للاستهلاك الآدمي، واتخاذ التدابير القانونية بحق المخالفين، وفقاً للنظم والقواعد التي تضعها إدارة مراقبة الأغذية.

6- إصدار تراخيص المحال التجارية والصناعية والعامة المماثلة وتراخيص الإعلانات واللافتات والملصقات، والتفتيش على هذه المحال للتأكد من مطابقتها للقوانين الموضوعة لمزاولة التراخيص، وللأنظمة والقواعد التي تضعها إدارة المحال التجارية والأسواق.

7- الإشراف على المقابر، والقيام بإجراءات دفن الموتى.

8- الإشراف على المناطق الصناعية الخاصة بالبلدية، من حيث تأمين النظافة، وتراخيص البناء، والتراخيص التجارية، وتراخيص الإعلانات، والتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة بشأن المرافق العامة للخدمات اللازمة لها.

9- صيانة الطرق والأرصفة وأعمدة الإنارة داخل المدن والقرى بالتنسيق مع هيئة الأشغال العامة.

10- التنسيق مع إدارة الشؤون الإدارية والمالية في الوزارة لانجاز أعمال شؤون الموظفين والعمال لديها.

11- تقدير موازنة البلدية في ضوء تقدير الاحتياجات من الآلات واللوازم والمواد والتجهيزات اللازمة لتنفيذ خططها، والصرف منها في حدود الاعتمادات المرصودة لها في الموازنة السنوية.

12- إدارة المخازن الخاصة بلوازم ومعدات وتجهيزات البلدية.

13- مراقبة الأسواق والمحال التجارية، وتنظيم مواعيد العمل فيها ومراقبة الباعة المتجولين وإصدار التراخيص لهم.

14- نقل الحيوانات المهملة والضالة وتنظيم إيواء هذه الحيوانات في الحظائر.

15- تحصيل الرسوم والإيرادات الخاصة بالبلدية والتنسيق في ذلك مع إدارة الشؤون الإدارية والمالية بالوزارة.

16 - مكافحة التسول وفقاً للأنظمة المقررة.

17- اقتراح إنشاء دورات المياه العمومية.

مكتب مدير بلدية الدوحة

تتبع مكتب مدير بلدية الدوحة الوحدات الإدارية التالية:

- مركز الحفاظ على التراث العمراني الخليجي المميز، ويتولى:

1- التعاون وتوثيق العلاقات بين بلديات مجلس التعاون والجهات ذات العلاقة بما يخدم التراث العمراني الخليجي المميز.

2- تشجيع ودعم الدراسات والبحوث التي تعنى بالحفاظ على التراث العمراني الخليجي.

3- توثيق المعلومات الخاصة بالعمارة الخليجية المميزة والتعريف بأهميتها.

4- حث المدن والبلديات بمجلس التعاون للحفاظ على المباني القديمة التراثية.

5- استلهام التصاميم التقليدية وإدخالها في المشاريع العمرانية الحديثة.

× الوحدة الفنية، وتتولى:

1- متابعة مشاريع البلدية والتنسيق بشأنها مع الدوائر والإدارات الحكومية ذات العلاقة.

2- صيانة وإعادة تأهيل المنشآت التابعة للبلدية.

× الوحدة القانونية، وتتولى:

1- الإفادة بالرأي القانوني حول المواضيع التي تتطلب ذلك وإعداد الردود على صحف الدعوات ومذكرات الدفاع وتقارير الخبراء.

2- إعداد وصياغة القرارات الإدارية.

3- تحرير ومراجعة كافة العقود والاتفاقات.

4- اقتراح ودراسة مشاريع القوانين الجديدة وتعديلاتها.

جائزة منظمة المدن العربية

تأسست جائزة منظمة المدن العربية سنة 1983م، واتخذت مدينة الدوحة مقراً دائماً لها. وقد كان إنشاؤها رغبة صادقة من المدن العربية للحفاظ على هوية المدينة العربية بعد تعرض المنطقة إلى عوامل التغريب في أهم موروثاتها الحضارية، وأصبح الحفاظ على هوية المدينة العربية الإسلامية في العمارة والتراث والاهتمام بالبيئة وتخضير وتجميل المدينة من أكبر التحديات أمام المسؤولين في تلك المدن، والهدف من إنشاء هذه المؤسسة هو:

1- تشجيع التجديد والابتكار في الطابع المعماري العربي والإسلامي.

2- صيانة المعالم والمآثر التاريخية وإعادة توظيفها في الحياة المعاصرة.

3- تشجيع المهندسين والمخططين العرب للالتزام بمبادئ الفكر والفن المعماري العربي والإسلامي.

4- الحفاظ على صحة البيئة في المدينة العربية.

5- الحفاظ على تخضير وتجميل المدينة العربية.

جوائز صحة البيئة، وتتضمن

1- **جائزة الوعي البيئي**

2- **جائزة السلامة البيئية**

3- **جائزة داعية البيئة**

جوائز تخضير وتجميل المدن، وتتضمن:

1- جائزة تخضير المدينة

2- جائزة تجميل المدن

3- جائزة خبير تجميل المدن

وهي تتبع مدير بلدية الدوحة مباشرة، مدير عام جائزة منظمة المدن العربية

تجـربـة ورأي...

بقلم الحاج عادل العنان
(نائب رئيس بلدية
برج البراجنة السابق)

الخامس من أيار عام 2004 كان يوماً مفصلياً في حياتي المهنية. ففي هذا اليوم قدَّمت استقالتي من الادارة العامة (وزارة المالية) لأخوض تجربةً جديدة في حقلٍ من حقول الخدمة العامة وهو العمل البلدي. وبعد ست سنوات من العمل والخدمة في الشأن المحلي العام، انتهت التجربة وكأنها يوم أو بعض يوم، كأيّ حقيقةٍ نسبيةٍ في الحياة قياساً إلى المطلق الموعود عند الله.

لم يتسنَّ لي بعد تلك التجربة المليئة بالعمل والمسؤولية أن أُفضي لأحد بما راودني بعدها إلا إلى عددٍ قليلٍ من المحيطين بي. فجاءت مناسبة كتابة هذا المقال فرصةً للتعبير عن هذه التجربة على الصعد الإنسانية والاجتماعية والإنمائية، وما تحمله من إيجابيات وسلبيات في الممارسات والسلوك، وما تستبطنه من أهميةٍ وحاجة ملحين لمجتمعنا في الضاحية الجنوبية بغية امتلاك كل مقوّمات الازدهار والإنماء على طريق مستقبلٍ واعد لأجيالنا الصاعدة.

إن دور البلديات كوِحدات إدارية مستقلة، محددٌ في الأنظمة والقوانين المرعية الإجراء، وبالقرارات والتعاميم التي تُصدرها السلطات المختصة لتنفيذ هذا الدور بما يخدم عموم الفئات الاجتماعية التي يتكوّن منها المجتمع المحلي. لذلك تقوم معظم البلديات بأداء الجزء المنوط بها، وهو تقديم الخدمات الاساسية والحاجات الملحّة للمواطنين ضمن إمكانياتها المتوفرة. كما تسعى هذه السلطات إلى تنفيذ بعض المشاريع الحيوية التي تراها ضرورية من أجل تنمية مناطقها وازدهارها. فالدور الخدماتي للبلديات هو جزءٌ مهمٌ وحيوي عند معظم الأشخاص والفئات الاجتماعية. وهذا الجزء يمكن أن يشكل المفهوم الأساسي والوحيد عند غالبية المجتمع في جميع مكوّناته. ولكن يبقى الدور الأساسي والفعال للسلطات المحلية وهو الذي تنيطه بها روحية القوانين المرعية الإجراء، وهو دور البلديات في موضوع التنمية المستدامة في جميع الحقول الإنسانية والاجتماعية والثقافية والصحية والبيئية والعمرانية، أي الوصول في هذا المجتمع إلى درجةٍ عالية، في رقيّه الإنساني، بما يضمن استمراريته في التطور والتقدّم، وبما يبعده عن المخاطر والآفات التي يمكن أن تصيب أي مجتمعٍ من المجتمعات.

وللاستفادة من هذه المساحة المحدودة في الحجم أرى أن هناك ثلاثة عناصر أساسية تؤثّر في نجاح دور البلديات، وهذه العناصر هي: المجلس البلدي (رئيساً وأعضاءً) والسلطات الرقابية المشرفة والمراقبة للمجتمع المحلي، وبرأيي أن أهم هذه العناصر هي أن يكون في مناطقنا مجالس بلدية متجانسة في الهدف والرؤية. تستطيع معرفة دورها الحقيقي وتضع لهذا الدور أهدافاً محددة ورؤى واضحة وواقعية قابلة للتنفيذ، فتأخذ بعين الاعتبار كل عناصر القوة والضعف، كما ومكوّنات المجتمع في جميع فئاته الاجتماعية والثقافية، وقدراته الظاهرة والكامنة، فتضع الخطط القصيرة الأمد والطويلة الأمد وفقاً لقدراتٍ مدروسة ومعتبرة ضمن أولويات تتحدد بشكلٍ علمي ومدروس.

إن ما أريد أن أعبّر عنه بكلماتٍ مختصرة هو أن دور البلديات في مجتمعاتها كبيرٌ وعظيم، فهي «الحكومات» المحلية المسؤولة عن إدارة جميع جوانب الحياة في نطاقها الإداري. وهذه المسؤولية العامة والشاملة توجب على البلديات أن تنتقل من مفهوم الرقابة و«الروتين»، إلى مفهوم المؤسسات بكل ما تتضمنه من تنظيم وإدارة ومسؤولية، وما تشكله من محتوى في مفاهيم التخطيط الشامل والتدريب والتقييم والمحاسبة واستخلاص النتائج وأخذ العبر والبناء عليها، وهذا برأيي يتطلب آليةً مدروسةً ومحددة من المعايير تبدأ في تكوين المجالس البلدية واختيار أعضائها، وتنتهي في مراقبةٍ شفافةٍ وصادقة لأعمال المجالس البلدية وتقييمها وفقاً لمعايير التقييم الحديثة.